أقْوَالُ الإِمَـامِ طَاهِـرِ بْنِ عَـرَب الإصفهاني وآراؤه في شـرح الشاطبيـة

جمع ودراسة من المقدمة إلى باب مذاهبهم في الراءات

إعداد الدكتور

عبد القيوم بن عبد الغفور السندي

الأستـاذ المشـارك بقسـم ا

كليـة الدعـوة وأصـول ا

جامعـة أم القـرى بمكـة ا

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

ملخص البحث

هذا البحث عبارة عن جمع أقوال الإمام طاهر بن عرب الإصفهاني وآرائه في شرح الشاطبية، جمعًا ودراسةً من مقدمة الشاطبية إلى: (باب مذاهبهم في الراءات) من خلال شرح الشاطبية للإمام علي بن سلطان القاري (ت١٠١٤هـ)، وقد بلغت أقواله في كامل الشرح إلى حوالي (١٢٠) قولا، منها (٥٥) قولا في أبواب الأصول، ولكن دراستها كلها كان سيطول بالبحث فأحببت الاقتصار على (٤٣) قولا فقط. ولما كان الإمام طاهر بن عرب من أعلام القراءات، ومن أبرز تلامذة الإمام ابن الجزري، فلا شك أن لشرحه للشاطبية أهمية كبيرة، ولكنه في عداد المفقود، بل نجد البعض ينكر وجوده أصلا، وفي هذه الحالة عندما نجد له أقوالا مبعثرة في شرح وحيد من شروح الشاطبية فهذا يدل على وجود كنز كبير من كنوز عِلم هذا العَلم... واطلاع أهل التخصص على هذا الكنز العظيم من أجل الأماني، وإخراجها لهم يحمل في طياته رسائل التهاني... وهو ما حدا بي أن أخدم بعض أقواله وأقدمها لأهل الفن.

وجعلت خطة البحث مشتملة على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: في أهمية الموضوع وخطة البحث، ومنهج السير فيه.

التمهيد: في نبذة موجزة عن الإمام طاهر بن عرب، والإمام علي بن سلطان القاري.

المبحث الأول: أقوال طاهر بن عرب في مقدمة الشاطبية.

المبحث الثاني: أقوال طاهر بن عرب في أبواب الأصول، من المقدمة إلى : (باب مذاهبهم في الراءات).

الخاتمة: وكان مما توصلت فيها من نتائج أنه:

تحقق لي دون أدنى ريب أن للإمام الإصفهاني شرحًا للشاطبية، وقد صرح بذلك الإمام القاري فيما أورده من أقواله في ثنايا شرحه للشاطبية فيما يقرب من (١٢٠) موضعًا.

وأن هذا الشرح كان موجودًا إلى عصر الإمام علي بن سلطان القاري حيث استفاد منه في

شرحه للشاطبية.

أن شرح الإصفهاني كان شرحًا ماتعًا حيث إنه كان مشتملا على: إعراب الأبيات، وتعديلاتها.

ومن سمات شرحه أنه كان يستعمل السجع فيه.

ويظهر من النقول أن الإصفهاني كان مطلعا على كثير من شروح الشاطبية ممن قبله، وعلى كتب الداني، فضلا عن مؤلفات شيخه ابن الجزري، وكذا على مؤلفات المتقدمين.

ويلاحظ عليه أنه كان ينقل أحيانا من مؤلفات غيره دون نسبة إليها.

ويظهر أنه في غالب أقواله يتبع شيخه ابن الجزري، وقد يتبع السخاوي والمقدسي والجعبري ...

وفي الخاتمة: اقترحت على الدارسين البحث عن هذا الشرح المفقود، خصوصا في مخطوطات المكتبات العلمية بمكة المكرمة وغيرها من المكتبات العالمية التي تعنى بالمخطوطات الإسلامية.

كما أوصيت الباحثين بإكمال ما بدأت به من جمع ودراسة أقوال الإصفهاني في شرح الشاطبية من خلال شرح الإمام علي القاري، وهي تصلح أن تكون رسالة ماجستير في تخصص القراءات وعلومها.

يليها فهرس المراجع والمصادر، وفهرس الموضوعات.

هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

SAYINGS OF IMAM ṬĀHER IBN ʿARAB AL-IṢFAHĀNIY AND HIS OPINIONS OF THE EXPLICATIONS ON *ASH-SHAṬEBEYYAH*[1]: A STUDY OF THE PARTS FROM THE *INTRODUCTION* UP TO THE SECTION ON *THEIR VIEWS ON THE PRONUNCIATIONS OF THE LETTER R*

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

DR ABDUL QAYYUM ABDUL GHAFOUR AS-SENDI, ASSOCIATE PROFESSOR, DEPARTMENT OF QUR'ĀNIC RECITATIONS, COLLEGE OF DA'WA AND FUNDAMENTALS OF RELIGION, UMM AL-QURA UNIVERSITY, MAKKAH AL-MUKKARRAMAH

doroaoqoaogo8989@gmail.com

Abstract

This paper consists in collecting and studying the remarks of Imam Tāher ibn ʿArab Al-Iṣfahāniy and his opinions on the explications of *Ash-Shaṭebeyyah* as found in the parts from the introduction up to the section on "Their Views on the Pronunciations of the Letter R). This has been achieved through studying the explications on *Ash-Shaṭebeyyah* by Ali ibn Sultan Al-Qarri (d. 1014H). Al-Iṣfahāniy's remarks in the whole work amount to 120out of them there are 55 in the sections on *Al-ʾUṣūl* (Origins). This study is limited to only 43 out of them. However, Al-Iṣfahaniy's explication was almost lost; some scholars even denied that it existed at all. The research paper falls into an introduction, a preface, two sections, and a conclusion.

[1] One of the earliest poems ever written to summarize the rules for the seven most common ways to recite the Qur'ān. *Ash-Shaṭebeyyah* comes from the family name of the author, Imam Al-Qāsim ibn Firro Ash-Shāṭebiy. (Translator's note)

The conclusions reached include the following:

- It is now undoubtedly certain that Imam Al-Iṣfahāniy had an explication of *Ash-Shaṭebeyyah*; this fact has been stated by Imam Al-Qārī in about 120 positions of his explication of *Ash-Shaṭebeyyah*.
- Al-Iṣfahani's explication of *Ash-Shaṭebeyyah* had existed until the time of Imam ʿAli ibn Sulṭān Al-Qārī when he made use of it in his explication of *Ash-Shaṭebeyyah*.
- Al-Iṣfahāni's explication of *Ash-Shaṭebeyyah* was enjoyable and characterized by its rhyming language.
- It was evident from Al-Iṣfahaniy's quotes that he was well aware of many of the previous explications of *Ash-Shaṭebeyyah*, of Ad-Daniy's books, of all of the works of his Sheikh, Ibn Al-Jazriy, as well as those of his predecessors.
- It is noticeable that he did not document his quotes in some cases.
- It is obvious from his remarks that he often follows his sheikh, Ibn Al-Jazriy, but he might have followed al-Maqdisiy, Al-Jaʿbariy, or As-Sakhāwiy.

Key words: Ṭāher ibn ʿArab - Explications of *Ash-Shaṭebeyyah* - Al-Iṣfahaniy - ibn Al- Jazriy

Link to the article:

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن بهديه اقتفى، وبعد :

لقد رزق الله القبول للقصيدة الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني) حيث دخلت بيوت المسلمين منذ أن تم نظمها في حياة مقرضها الإمام الشاطبي ~ (ت٥٩٠هـ)، وقد خدمها أعلام كثيرون بالشرح والتعليق والاختصار مذ حياة المؤلف ... وما زالت الجهود متواصلة، وقد تجاوزت شروحها مائة شرح ... ولم يطبع أو حقق منها إلا نذر يسير ... وممن قام بشرحها تلميذ الإمام ابن الجزري الإمام العلامة الشيخ طاهر بن عرب الإصفهاني ... ولكن شرحه – حسب علمي القاصر – ما زال في عداد المفقودات ... إذ ليس له ذكرٌ في فهارس المخطوطات، بل لم يُشِرْ إليه أحدٌ ممن أحصى شروح الشاطبية[1]، وقد وجدتُ الإمام علي بن سلطان القاري (ت١٠١٤هـ) – الشخص الوحيد من بين الشراح – أكثر من النقل من شرح الإصفهاني في شرحه للشاطبية ... وصرح بكونه شارحًا للشاطبية، ولا يوجد ذكره عند غيره من الشراح ... ولذلك تعتبر أقواله نادرة في هذا المجال، وقد بدأت بحصرها وسبرها من خلال شرح القاري للشاطبية المعنون بـ (حِدْثُ الأماني) فوجدتها وصلت إلى حوالي : مائة وعشرين قولا، منها خمس وخمسون قولا في المقدمة وأبواب الأصول ... ومن ضمنها جملة من الأقوال في تعديل أبيات الشاطبية ... فمِن ثَمَّ أحببتُ أن أجمع نقوله وأقوم بدراستها ... ولكني لما وجدت أن

(١) لقد قام فضيلة الدكتور / عبد الهادي عبد الله حميتو بحصر شروح الشاطبية في رسالة قيمة بعنوان: "زعيم المدرسة الأثرية في القراءات وشيخ قراء المغرب والمشرق الإمام أبو القاسم الشاطبي: دراسةٌ عن قصيدته حرز الأماني في القراءات وإشعاعها العلمي وتعريفٌ بشروحها التي زادت على مائة شرحٍ"، ولم يذكر ضمنها شرح الإصفهاني.

دراستها بكاملها ستأخذ مساحة كبيرة من البحث وتُطَوِّلُه جدًا، فمن ثَمَّ اقتصرت على عرض أقواله من : مقدمة الشاطبية إلى : (باب مذاهبهم في الراءات) مع دراستها ... أسأل الله العلي العظيم رب العرش العظيم أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، ويرزقه القبول لديه عزوجل ثم لدى الخواص والعوام، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية الموضوع :

يعتبر الإمام طاهر بن عرب من أعلام القراءات، ومن أبرز تلامذة الإمام ابن الجزري، وله دراية تامة بالقراءات العشر الصغرى والكبرى وحتى الشاذة، وله مؤلفات جليلة في القراءات وعلومها نظمًا ونثرًا، ولا شك أن القصيدة الشاطبية من محفوظاته، وعنايته بها وبشرحها له أهمية كبيرة، ولكن فقدان هذا الشرح خسارة كبيرة للمكتبة القرآنية، خصوصًا عندما نجد البعض ينكر حتى وجود شرح له[1]، فهذا يعني إغفال المتخصصين لشرحه، وفي هذه الحالة عندما نجد أقوالا له مبعثرة في شرح وحيد من شروح الشاطبية فهذا يدل على وجود كنز كبير من كنوز عِلم هذا العَلم الجليل ... واطلاع أهل التخصص على هذا الكنز العظيم من أجمل الأماني، وإخراجها لهم يحمل في طياته رسائل التهاني... وهو ما حدا بي أن أخدم بعض أقواله وأقدمها لأهل الفن.

حدود البحث :

سأتناول في هذا البحث أقوالَ الإمام طاهر بن عرب الإصفهاني وآراءَه في شرح الشاطبية جمعًا من كتاب : حدث الأماني في شرح حرز الأماني للإمام علي بن سلطان القاري الهروي (ت١٠١٤هـ)، ودراستها على ضوء أقوال أشهر شراح الشاطبية الآخرين، وذلك من بداية

(١) صرح بذلك محقق القصيدة الطاهرة (ص٣٩) حيث قال: «علمًا أنه لا يوجد نصٌّ نقل من كلام الإمام طاهر في شروح الشاطبية التي بين أيدينا». وهذا يدل على عدم اطلاعه على شرح الشاطبية للقاري.

مقدمة الشاطبية إلى نهاية باب مذاهبهم في الراءات.

أهداف البحث :

١. إبراز أقوالِ الإمام طاهر بن عرب وآرائِه في شرح الشاطبية جمعًا من الكتاب الوحيد الذي عُني بذكر آرائه ومناقشتها وتعقبه أحيانًا، وهو كتاب شرح الشاطبية للإمام علي القاري.

٢. إحياء نصوص الإمام الإصفهاني في شرح الشاطبية لكون كتابه مفقودًا.

٣. خدمة المتخصصين في علم القراءات ليتذوقوا تلك النصوص المفقودة ويتعرفوا على شخصية هذا العَلم من خلال نصوصه في شرح الشاطبية ومنهجه في ذلك.

خطة البحث :

يشتمل البحث على : مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة : في أهمية الموضوع وخطة البحث، ومنهج السير فيه.

التمهيد : في نبذة موجزة عن الإمام طاهر بن عرب، والإمام علي بن سلطان القاري.

المبحث الأول : أقوال طاهر بن عرب في مقدمة الشاطبية.

المبحث الثاني : أقوال طاهر بن عرب في أبواب الأصول، من مقدمة الشاطبية إلى : (باب مذاهبهم في الراءات).

الخاتمة في النتائج والتوصيات، يليها فهرس المراجع والمصادر، وآخر فهرس الموضوعات.

المنهج المتبع في البحث :

- أذكر أولا بيت الشاطبية الذي نقل فيه القاري قولا للإصفهاني.
- ثم أنقل محل الشاهد الذي يأتي فيه كلام الإصفهاني.
- إن كان فيه كلام للشراح نقله القاري عنهم أذكره للتوضيح والتبيين حسب ترتيب القاري لذكر كلامهم، ثم أبين رأيي فيه بقولي : قلت.

- رقمت أبيات الشاطبية برقمين بين الحاصرتين هكذا [١/ ٢]، الأول يعني الموضع من المواضع التي ورد فيها كلام الإصفهاني، والثاني يشير إلى رقم البيت في متن حرز الأماني.
- أحلت كلام الشراح على مؤلفاتهم بذكر اسم المصدر ورقم المجلد والصفحة.
- لم أتطرق لتراجم أغلب الأعلام الذين ورد ذكرهم في ثنايا الشرح لكثرتهم وشهرتهم، إلا من كان مغمورًا فأترجم له باختصار.
- أثبت كلام القاري – سواء بنصه أو باختصار – مراعيًا صحتَه دون ذكر فوارق النسخ أو التنبيه على الأخطاء الإملائية في المطبوع أو في المخطوط إلا ما دعت إليه الضرورة كاجتماع المطبوع والمخطوط على خطأ صريح.
- صححت عبارات الشراح – إن وقع فيها تحريف أو تصحيف – من مصادرها الأصيلة دون التنبيه على الخطأ في شرح القاري.
- اخترت لفظ (الإصفهاني) بكسر الهمزة وحرف الفاء بدل الباء لاشتهاره لدى الأعاجم قاطبة خصوصًا لدى أهل فارس حتى في عصرنا، ولما مشى عليه القاري نفسه.
- اخترت لفظ (القاري) في لقب الشارح لشهرته هكذا بإبدال الهمزة ياء وقفًا.
- إن ذكر القاري نص كلام الإصفهاني وختمه بقوله : (انتهى) أو ما يشعر بانتهاء كلامه – بأن يبدأ بالرد عليه أو التعقيب – : جعلته بين علامتي التنصيص " "، وإلا فلا ، لأنه لا يعرف حينئذ نهاية كلام الإصفهاني.
- عزوت الآيات الكاملات أو أجزاءها داخل المتن تخفيفا للحواشي.
- أهملت العزو للكلمات المفردة التي وردت في أكثر من موضع من المصحف.

تمهيد

ترجمة موجزة للإمام طاهر بن عرب الإصفهاني(١)

اسمه ونسبه :

هو : الإمام فخر الدين أبو الحسين(٢) طاهر بن عرب(٣) بن إبراهيم بن أحمد الحافظ الإصفهاني(٤).

ولادته ونشأته :

ولد في سابع محرم سنة : ٧٨٦هـ ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين تقريبًا، وطلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة.

طلبه للعلم وشيوخه :

طاف البلاد وساح في الأغوار حتى برع في فنون من العلم لا سيما في العربية، ولازم الإمام ابن الجزري سفرًا وحضرًا، وقرأ عليه عدة ختمات بالقراءات العشر بمضمن : النشر والتقريب والطيبة، وأخرى جمعا بين روايتي قتيبة ونصير بمضمن غاية أبي العلاء ومبهج

---

(١) مصادر ترجمته: غاية النهاية: ١/ ٣٣٩ من ترجمة تلميذته: سلمى بنت الإمام ابن الجزري، وهي أوسع ترجمة له، وعليها جل اعتمادي هنا، كشف الظنون: ٢/ ١٣٤١، هدية العارفين: ٥/ ٤٣١، الأعلام: ٣/ ٢٢٢، معجم المؤلفين: ٥/ ٣٨.

(٢) كذا في ترجمته في الغاية:١/ ٣٣٩، وقيل: أبو الحسن، كما في الغاية:٢/ ٢٥٠،ونظم الجواهر، ص٢٦٢ من ناسخه.

(٣) (عرب) كذا في ترجمته في الغاية، وهو الصواب، وفي ترجمة ابن الجزري في الغاية: ٢/ ٢٥٠: (طاهر بن عزيز)، وفي بعض المراجع: (عربشاه) انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٤١، والأعلام: ٣/ ٢٢٢، وفي معجم المؤلفين: ٥/ ٣٨: (طاهر بن عمر).

(٤) كذا نسبه في الغاية، والأعلام: ٣/ ٢٢٢. و(الأصبهاني) – بفتح الهمزة وباء موحدة على نطق العرب، وبكسر الهمزة وفاء مفتوحة (الإصفهاني) على نطق الأعاجم إلى عصرنا هذا، (انظر: إمعان النظر، ص٥) – : نسبة إلى مدينة : (إصبهان) مدينة مشهورة عظيمة من مدن بلاد فارس، فتحت في عهد عمر ﷺ سنة ١٩هـ بعد فتح نهاوند. انظر : معجم البلدان : ١/ ٢٠٦-٢١٠.

سبط الخياط ومصباح الشهرزوري وكامل الهذلي وكفاية أبي العز القلانسي وغير ذلك. وثالثة : رواية العمري عن أبي جعفر بمضمن الغاية والكامل والمصباح وغيرها. ورابعة : بقراءة ابن محيصن المكي بمضمن المبهج. وخامسة : بقراءة الأعمش بمضمن المبهج، وما وافق ذلك من الجامع والروضة. وكان ملازما لشيخه ابن الجزري سفرا وحضرا في الحج وغيره، فأفاد واستفاد، وأتقن ما قرأ به عليه وأجاد، وكان من أخص الناس وأعزهم عند شيخه ابن الجزري، واعتنى به أشد عناية حتى صار معلِّما لابنته سلمى، ومنه تعلمتْ العروض، وحفظتْ عليه الطيبة، وكانت تعرض عليه القراءات أولًا ثم على والدها وهو حاضر، وكان والدها حين يقرئ الناس يُحضِره أولًا ثم يأخذ على الناس اعتمادًا عليه وعلى حذقه، ولا يكاد يأخذ على أحد وهو غائب.

ولا يوجد اسم أحد ضمن شيوخه غير الإمام ابن الجزري، والله أعلم.

تدريسه وتلامذته :

تقول تلميذته الشيخة سلمى رحمها الله تعالى :

«وقرره الوالد أن يجلس مكانه بدار القرآن التي أنشأها داخل مدينة شيراز، وأن يكون خليفته بها قائمًا مقامه غاب الوالد أو حضر، فاجتمع عليه الناس، ورُحل إليه من البلاد»(١).

هذا يدل على أن للإصفهاني تلاميذ كثيرة، ولكن من هم -غير الشيخة سلمى بنت ابن الجزري-؟ ذكر بعض الباحثين اسمين فقط دون وجود ترجمة لهما، وهما :أبو المعارف محمد بن إسحاق السعدي الحموئي (ت٨٨٥هـ)، وعلي أفندي(٢).

ثناء العلماء عليه :

مدحه أعلام كثيرون لمكانته العلمية، فقد جاء وصفه في ترجمة شيخه الإمام ابن الجزري :

(١) الغاية : ١/ ٣٤٠.

(٢) انظر : مقدمة القصيدة الطاهرة للباحث يوسف الدليمي، ص٣٥.

«وكان قد رحل إليه المقرئ الفاضل المبرز أبو الحسن ...»(١).

ووصفته تلميذته الشيخة الفاضلة سلمى بنت الإمام ابن الجزري بقولها : «الإمام الفاضل العالم المحقق المدقق المجود المرتل المقري الكامل المجيد المفيد استاذ القراء وصفوة العلماء نخبة المحققين عمدة المقرئين فخر الدين ... أدام الله النفع به ووصل أسباب شهرة علم القرآن بسببه».

وقالت : «وكان آية في استحضار القراءات عجيبة، غاية في استنباط النكت (الغريبة، وقد شهد الوالد بأنه في هذا العلم المبارك لا يُدَانَى ولا يُشارك، وقرأ على الوالد جميع كتاب النشر وتقريبه وغير ذلك من تصانيفه، وعرض عليه من حفظه كتاب طيبة النشر من غير توقف ولا تلعثم، وسمع منه غير ذلك من الأحاديث المسلسلات والعشاريات، وقرأ عليه أكثر صحيح البخاري وأنا حاضرة وبيدي كتاب الوالد، وسمع منه بعضه قبل ذلك بأصبهان سنة ثمان وثمانمائة»(٢).

وقال عنه شارح القصيدة الطاهرة العلامة محمد أحمد خليفة القاهري :

«القارئ المقرئ النافع الذي اتصف بأنواع العلوم الفائضة منه على أهل الزمان سيما العلم الذي يتعلق بقراءات القرآن، وهو العالم الحبر المستجمع بين المعاني والألفاظ، أستاذ العلماء، إسناد القراء المجودين، والحفاظ الماهرين، خلف القراء المتبحرين... شيخ الإقراء في الزمان...»(٣).

ومما يدل على مكانته العلمية عند الإمام علي بن سلطان القاري : أنه غالبا يسميه مقرونا بلقبه بالحافظ طاهر، وينسبه لشيخه ابن الجزري، كما سيأتي ضمن أقواله في عدة مواضع.

(١) الغاية : ٢/ ٢٥٠.

(٢) الغاية : ١/ ٣٣٩.

(٣) المرجع السابق.

مؤلفاته : له عدة مؤلفات نظمًا ونثرًا، بالعربية والفارسية – لغته الأم – ، منها :

١ – تجويد القرآن، باللغة الفارسية، مخطوط .

٢ – الدر الفريد في قواعد التجويد، باللغة الفارسية، مخطوط، وله ملخصه سيأتي ذكره .

٣ – ديوان شعري يضم قصيدتين في علم التجويد، باللغة الفارسية، مخطوط .

٤ – رسالة في وقوف القرآن، باللغة الفارسية، مخطوط .

٥ – شرح الشاطبية .وهو مفقود، ومنه تلك النقول التي نحن بصدد دراسة شيء منها.

٦ – القصيدة الطاهرة [أو الطاهرية] في القراءات العشر[١]، وهي تشتمل على : (١١٥٣) بيتًا[٢].

تقول تلميذته الشيخة سلمى رحمها الله تعالى : «ونظم قصيدة في قراءات العشر على وزن الشاطبية ورويها، استحسنها الوالد وطالعها وسماها بـ : الطاهرة»[٣].

٧ – مفردة أبي عمرو ابن العلاء البصري، ويقال : القراءة المفردة لأبي عمرو (مخطوط).

٨ – مفردة ابن عامر، باللغة الفارسية، مخطوط .

٩ – مفردة حمزة، باللغة الفارسية، مخطوط .

١٠ –مفردة نافع، باللغة الفارسية، مخطوط .

١١ – منتخب الدر الفريد (في علم التجويد، مخطوط).

---

(١) انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٤١، هدية العارفين: ١/ ٤٣١، الأعلام: ٣/ ٢٢٢، معجم المؤلفين: ٥/ ٣٨.

(٢) عندي منها نسختان مصورتان من مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، وكان قد بدأت بتصفيفها قبل سنوات أملا في نشرها، ولكني توقفت عن مرامي لما قرأت من كلام الباحث : يوسف بن عواد بردي الدليمي بأنه عاكف على تحقيقها كرسالة الماجستير في جامعة تكريت بالعراق. ينظر : موقع ملتقى أهل الحديث. وقد طبعت القصيدة في : ١٤٣٥هـ بتحقيقه من دار المنهاج للنشر والتوزيع.

(٣) الغاية : ١/ ٣٤٠.

١٢ - منهل العطشان في رسم أحرف القرآن، باللغة الفارسية، مخطوط .

١٣ - نظم الجواهر (في علم الفواصل)[١].

قالت الشيخة سلمى رحمها الله : «وقصيدة في اختلاف الآيات سماها : (نظم الجواهر) على وزن الشاطبية أيضا لكن رويها الراء أتى فيها ببدائع»[٢].

ومن آثاره العلمية : المصحف الذي كتبه بخط يده وتكرر ذكره في كتاب : نثر المرجان في رسم نظم القرآن للأركاتي النائطي.

وفاته :

لا يوجد نص صريح في تحديد تاريخ وفاته، وإنما هي نقول خاطئة أو تخمينية، فقد جاء في بعض مصادر ترجمته أنه توفي في عام : ٧٨٦ هـ[٣]. وهو خطأ صريح، بل هذا تاريخ ولادته - كما مر صريحًا بقول الشيخة سلمى - حيث إنه لو كان توفي في حياة شيخه ابن الجزري كان ترجم له في الغاية، وهذا يدل على أنه كان حيًّا حتى وفاة ابن الجزري سنة: ٨٣٣هـ، بل كان حيا في سنة : ٨٥٧هـ حيث كتب إجازة لأحد تلامذته[٤].

ويرى بعض الباحثين أنه توفي في سنة : ٨٨٦هـ ، وأن ما ذكر سابقًا تصحيف[٥].

ولكنه مجرد ادّعاء دون أي دليل عليه حسب وجهة نظري، والله أعلم.

وعلى هذا، فأقرب الأقوال أن يقال : إنه توفي بعد عام : ٨٥٧هـ.

---

(١) انظر : هدية العارفين : ١/ ٤٣١، الأعلام : ٣/ ٢٢٢، معجم المؤلفين : ٥/ ٣٨، وفي : كشف الظنون : ٢/ ١٣٤٣ : قصيدة في اختلاف الآيات على وزن الشاطبية، لعلها : القصيدة الطاهرية ... ثم قال : وهي رائية سماها : نظم الجواهر، أتى فيها ببدائع.

(٢) الغاية : ١/ ٣٤٠.

(٣) انظر : كشف الظنون: ٢/ ١٣٤١، ١٣٤٣، هدية العارفين: ١/ ٤٣١، الأعلام: ٣/ ٢٢٢، معجم المؤلفين: ٥/ ٣٨.

(٤) انظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني: ٨/ ٥٠.

(٥) انظر : مقدمة محقق القصيدة الطاهرة الباحث: يوسف الدليمي، ص٣٦.

ترجمة موجزة للإمام علي بن سلطان القاري رحمه الله (ت١٠١٤هـ)(١)

اسمُهُ ونَسَبُهُ :

هُوَ : الإمَامُ نُورُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلْطانَ مُحَمَّدٍ الْقَارِي الْهَرَوِيُّ الْمَكِّي الْمَعْرُوفُ بِـ «مُلَّا عَلِي الْقَارِي». لُقِّبَ بـ«الْقَارِي» لكونه حاذقًا في عِلْمِ القراءاتِ، عالِمًا راسخًا مُتَضَلِّعًا فيه، ولِهَذَا قالَ في بعضِ مؤلَّفاتِهِ : «الْمُقْرِئ» بدَلَ «القاري». و«الْهَرَوِيُّ» نسبةٌ إلى مدينة هراة(٢)، من أمَّهات مُدُنِ خُراسَان، المعروفة بجمهورية أفغانستان الحالية.

ولادَتُهُ ، ونَشأتُهُ :

وُلِدَ رحمه الله في مدينة هراةَ في حدود (٩٣٠هـ)، وبها نشأَ، وطَلَبَ الْعِلْمَ فيها، فحَفِظَ القرآنَ الكريمَ، وجوَّدَهُ على شَيْخِهِ المقرئِ مُعِينِ الدِّينِ بن الحافظِ زينِ الدِّين الْهَرَوِيِّ(٣)، وتلقَّى مَبَادئَ العلُومِ عن شُيوخِ عَصْرِهِ. ثم رَحَل إلى مكةَ الْمُكَرَّمَةِ؛ حيثُ استقرَّ فيها أكثرَ من أربعينَ سنةً، واستوطنها حتى تُوُفِّي بها(٤).

وفي مَكَّةَ المكرَّمة : جَلَس في حلقاتِ العلماءِ يَنْهَلُ من عُلُومِهِم، ويَرْتَشِفُ من رَحِيقِهِمْ. وكانتْ هذه الرِّحلةُ نُقْطَةَ تَحَوُّلٍ في حياته، حيثُ استَطَاعَ في تلك الفترةِ أن يُلازمَ العلماءَ

(١) من مصادر ومراجع ترجَمَتِهِ : سِمْطُ النُّجوم العَوَالِي للعِصامي : ٤/ ٤٠٢، خُلاصَةُ الأثر في أعيانِ القرنِ الحادِي عشر للمحبِّي : ٣/ ١٨٥-١٨٦، لُطْفُ السَّمر وقَطفُ الثَّمر لنَجْمِ الدِّين الغَزِّي : ٢/ ٥٧٨-٥٧٩، البدرُ الطَّالعُ بمحاسنِ مَنْ بَعْدَ القرن السَّابع للشوكاني : ١/ ٤٤٥-٤٤٦، الإمام علي القاري وأثَرُهُ في عِلْمِ الْحَدِيثِ، رسالة ماجستير للباحث/ خليلِ بْنِ إبراهيمَ قُوتْلاَي، ملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها، رسالة ماجستير للباحث/ ياسر بن حمزة بولشري.

(٢) انظر : مُعجم الْبُلْدَانِ : ٥/ ٣٩٦.

(٣) انظر : شَمُّ العوارض في ذمِّ الرَّوافض، ص٨١-٨٣.

(٤) انظر : الإمامُ علي القاري وأثرُهُ في عِلْمِ الحديثِ، ص٥٤.

سنواتٍ طويلةً، حتى صارَ عالمًا يشارُ إليه بالْبَنَانِ، وطارَتْ شهرتُه في الآفاقِ[1]. وقد استطاعَ في تلك الفترة أن يُنْجِزَ أعمالًا عِلْمِيَّةً تُعَدُّ أَرْقَى مؤلَّفاتِهِ ورَسَائِلِهِ.

شُيُوخه :

لَمْ تَذْكُرْ مصادرُ التَّرجَمَةِ شيوخَهُ الذينَ تلقَّى عنهم فِي مَسْقطِ رأسِهِ (هَرَاة)، غيرَ أَنَّه ذَكَرَ بنفسه فِي رِسَالَتِهِ (شمِّ الْعَوَارِضِ فِي ذمِّ الرَّوافِضِ) اسمَ شيخِهِ الذي تلقَّى عنه علمَ القراءاتِ، وهو الشَّيخُ : معينُ الدِّين بنُ الحافظ زينِ الدِّين (ت في حدود : ٩١٦-٩١٧هـ)[2].

أما في مكة : فقد وفَّقه الله تعالى للتَّلمُذِ على علمائها في فُنُونٍ عديدةٍ، فاستفاد من علُومِهِمْ، فكان من شيوخه فيها :

١. شهابُ الدِّين أبو العبَّاس أحمدُ بنُ محمدِ ابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ (٩٠٩-٩٧٣هـ)[3].

٢. العلاَّمة المُحدِّث عليُّ بن حُسامِ الدِّين المشهورُ بـ : عَلِي الْمُتَّقي الْهِنْدِي (ت٩٧٥هـ)[4].

٣. العلاَّمة الفقيهُ زينُ الدِّين عَطِيَّةُ بن علي بن حَسَن السُّلَمي الشَّافِعِي (ت٩٨٢هـ)[5].

٤. المُحدِّثُ الفقيهُ محمدُ سعيدٍ الحنفيُّ الشهير بـ : مِيرْ كَلان الخُرَاسانِيُّ (ت٩٨٣هـ)[6].

٥. المُحدِّث الفقيهُ العلاَّمة عبدُ الله السِّنْدِي المكِّي الحنفيُّ (ت٩٨٤هـ)[7].

٦. العلاَّمة محمد بن علاءِ الدِّين أحمد النَّهْرَوَالِي الْهِنْدِي المكِّي الشَّهيرُ بـ : الْقُطْبِي، (ت٩٩٠هـ)[8].

---

(١) انظر : شم العوارض، ص٩٤.

(٢) انظر : جهود ملا علي القاري في القراءات وعلومها، ص٢٨.

(٣) انظر : النور السافر، ص٢٥٨، شذرات الذهب : ٨/ ٣٧٠.

(٤) انظر : النور السافر، ص٢٨٣، شذرات الذهب : ٨-٣٩٩.

(٥) انظر : الأعلام : ٤/ ٢٣٨.

(٦) انظر : نزهةَ الخُواطر لعبد الحيِّ الحسني : ٤/ ٢٩٥.

(٧) انظر : النور السافر، ص٣١٩، وشذرات الذهب : ٨/ ٤٠٣.

(٨) انظر : شذرات الذهب : ٨/ ٤٢٠، والبدر الطالع للشوكاني : ٢/ ٥٧.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

أشهرُ تلامذتِه:

لا يعرف عن تدريسه ببلده هراة، أما في مكة فقد تَتَلْمَذَ عليه كثيرون، ومن أبرزهم :

١. الإمام عبدُ الْقَادِرِ بنُ محمد بن يَحْيَى الحُسينيُّ الطَّبَرِي الْمَكِّي (ت١٠٣٣هـ)[١].

٢. القاضِي عبدُ الرَّحمنِ بنُ عيسى بن مُرشدٍ الْعُمَرِيُّ الْمُرْشِدِي الْمَكِّي (٩٧٥-١٠٣٧هـ) مُفْتِي الْحَنَفِيَّة، وخطيبُ المسجدِ الحرام[٢].

٣. الفقيهُ محمد بن عبد العظيم ابن فَرُّوخ الْمُورَوِي الرُّومي الْمَكِّي (٩٩٦-١٠٦١هـ)[٣].

مكانتهُ الْعِلْمِيَّة وثناءُ العلماءِ عَلَيْهِ:

لقد تبوَّأَ الإمام علي القاري مكانةً مرموقةً في الأَوْسَاطِ العِلْمِيَّة باطِّلاعه الواسِعِ وعِلْمِهِ الغزيرِ حتى تفنَّن في شتَّى الفنون، وحاز فيها قَصَب السَّبق، وألَّف فيها المصنفاتِ القيِّمةَ التي تدلُّ على طولِ باعهِ في العلوم العقلِيَّة والنَّقْلِيَّة، وأصبحَ عالِماً كبيراً مُجْتَهِداً يُشارُ إليهِ بالبَنَانِ .

وقد تحدَّثَ في رسالته : شَمِّ العَوَارض في ذمِّ الروافض (ص٧٤-٧٥) عَنْ نِعْمَة الله عَلَيْهِ، وَمَا وَهَبَهُ الله لَهُ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرعية، حتى ترقَّى إلى مَرْتَبَةِ الاجْتِهَاد.

ونَلْمسُ هذه المكانةَ التي تبوَّأها الإمام القاري في ثناءِ العلماءِ العَطِر عليه حيث اتَّفقت كلمتُهم في رُسوخِ قدَمِهِ، وعُلُوِّ كعْبِهِ في شتى المعارفِ والعلومِ[٤].

---

(١) انظر : خلاصة الأثر : ٢/ ٤٥٧-٤٦٤، البدر الطالع : ١/ ٣٧١-٣٧٢، هدية العارفين : ٢/ ١٦٦.

(٢) انظر : خلاصة الأثر : ٢/ ٣٦٩، هدية العارفين : ٢/ ١٠٩.

(٣) انظر : هدية العارفين : ٣/ ٣١٢، إيضاح المكنون : ٢/ ٢٤٩.

(٤) راجع لأقوالهم بالتفصيل : الإمام علي القاري وأثره في الحديث، ص٩٣ وما بعدها.

مُؤلَفَاتُه[1]:

يعتبرُ الإمام علي القاري من المُكْثِرينَ في التَّأليف، فلم يَتْرُكْ فنًّا إلا وطرق بابه، كما أن مؤلفاتِهِ مع كثرتِهَا تميَّزت بِجودةٍ عالِيَةٍ، وتحقيقٍ رفيعٍ، الأمر الذي اعترف به من تَرجم له ومن أثْنَى عليه أو حقق مؤلفًا من مؤلفاته. وقد وضَعَ الله لمصنفاتِهِ القَبولَ والشُّهرة حتى كثُرت نُسخُهَا، وصار لها مكانتُها المعروفةُ في المكتباتِ الإسلامية، وقد حاولَ البعض استقصاءَهَا فقاربت ١٥٠ مؤلفا، وفيما يلي أذكر أبرز ما يتعلق بالقرآن الكريم والقراءات وعلومهما :

١- أنوارُ الْقُرآن وأَسْرَارُ الْفُرقَان[2].

٢- الْبَيِّنات في بيانِ الآيَات[3].

٣- تَخْريجُ قِراءاتِ الْبَيْضَاوِي (الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي)[4].

٤- حَاشيةُ الجَمَالَين على تفسير الجَلاَلَيْن[5]

٥- شرح الشَّاطبية، ويسمى : حدث الأماني بشرح حرز الأماني[6].

---

(١) انظر للاطلاع على مؤلفاته: (الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه)، محمد عبد الرحمن الشماع، بحث نُشر في مجلة آفاق التراث والثقافة، عدد١، ١٤١٤هـ، مركز جمعة الماجد، دبي، و(الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث) الدكتور خليل إبراهيم قوتْلَاي، مطبوع.

(٢) تفسير، حققه شعبان رمضان محمود في رسالة الماجستير، بكلية الألسُن، جامعة عين شمس، القاهرة، عام ١٩٩٩م.

(٣) مطبوع بتحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

(٤) حققه الباحث: عبد الله الكثيري في رسالة الدكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، عام١٤٣٥هـ.

(٥) مطبوع بدون تحقيق، المطبعة الأدبية، القاهرة، وحقق في كلية القرآن الكريم الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٦) طبع في مدينة بشاور - من مدن باكستان الحالية - عام ١٢٧٨هـ، وفي الهند عام ١٣٤٨هـ، وحقق جزء منه في رسالتين علميتين بالماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وما زالت تكملته قيد التحقيق هناك.

٦- الضَّابِطيَّة للشَّاطِبيَّة اللاَّمِيَّة[١].

٧- فَيْضُ المُعين على جَمْعِ الأربعين في فضلِ القرآنِ المُبين[٢].

٨- المَسْأَلَة فِي الْبَسْمَلَة[٣].

٩- المِنح الْفِكريَّة في شرحِ المُقدِّمة الجُزَرِيَّة[٤].

١٠- الهباتُ السَّنِيَّة العليَّة على أبياتِ الشَّاطِبيَّة الرَّائية[٥].

وفاته ومدفنه :

توفي بمكةَ المكرمة، وذكرت عدة أقوال في تاريخ وفاته، فقيل: توفي سنة (١٠١٦هـ)، وقيل: سنة (١٠٤٤هـ)، وقيل: سنة (١٠١٠هـ)، والصواب أنه توفي في شهر شوَّال عام (١٠١٤هـ)، ودفن بِمَقْبَرَةِ المُعْلاَة[٦].

---

(١) طبع بتحقيق بريك بن سعيد القرني، ط١، ١٤٢٨هـ الرياض، ولقد قمت بتحقيقها قبل بضع سنوات، وكنت على وشك تسليمها لمطبعة، وتوقفت عن ذلك لصدوره من الرياض.

(٢) طبع بتحقيق وتخريج: محمد شكور الحاجي الميادني، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار، الزَّرقاء، الأردن، وحققه: مشهور حسن سلمان بعنوان: جمع الأربعين في فضائل القرآن المبين، دار عمار، الأردن.

(٣) نشر بتحقيق أ.د. عيادة بن أيوب الكبيسي في مجلة الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان عام: ١٤١٤هـ.

(٤) حققها أكثر من شخص، منهم: أسامة عطايا، ط١، ١٤٢٧هـ، دارُ الغوثَانِي للدراساتِ القرآنيَّة، دِمَشق.

(٥) حققه د. عبد الرحمن السديس في رسالة الدكتوراه، بكلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى عام: ١٤٢٢هـ، ولم يطبع بعد.

(٦) انظر: خلاصة الأثر للمحبي: ٣/١٨٦، الرسالة المستطرفة للكتاني، ص١٥٣، والرفع والتَّكميل للكنوي، ص٣٨.

المبحث الأول

أقوال طاهر بن عرب في مقدمة الشاطبية

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في خطبة الكتاب :

[١٧/١] فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ .:. أُولَئِكَ أَهْلُ اللهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلاَ

بدأ الإمام القاري بشرح البيت إعرابا ومعنى إلى أن قال : «و"الصفوة" مثلثة، والرواية بالفتح والكسر، قاله الجعبري(١). وقال أبو شامة : "هي : بالكسر والفتح، ورُوي ضمها"(٢). وقال السخاوي: "بالفتح والكسر : لغتان فصيحتان، والضم أيضا محكي فيها، وهو : الشيء الخالص، والتقدير : والمجموع : الصفوة(٣). وقال الشيخ رحمه الله(٤): جمع : (صَفِي)، يعني كـ(الصبية) جمع : صبي"(٥). انتهى. وقال طاهر الإصفهاني : "الفتح أفصح، وبعده الكسر أصح"»(٦).

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني من ترجيح وجه الفتح على الكسر، واعتبار الأول أفصح والثاني أصح، لم أجده في أي مصدر لغوي، والله أعلم.

و(الصفوة) : من : صفا يصفو : نَقِيضُ الكَدَرِ، وصَفْوُهُ وصَفْوَتُه وصِفْوَتُه وصُفْوَتُه: مَا صَفَا مِنْهُ، وصَفْوَةُ كُلِّ شيءٍ : خالِصُهُ، الصِّفْوَة : خِيارُ الشَّيْءِ وخُلاصَتُه وَمَا صَفَا مِنْهُ، وَإِذَا حَذَفْتَ الْهَاءَ فتَحت الصَّادَ، وفي الإناءِ صِفْوَةٌ من ماءٍ أَو خَمْرٍ، أَي : قَليلٌ، والصُّفْوة : لغةٌ في

(١) انظر : كنز المعاني : ١/ ٢٠٩.

(٢) انظر : إبراز المعاني : ١/ ١٣٦، قال السمين الحلبي : «والضم قليل». العقد النضيد : ١/ ٧١.

(٣) وبمثله قال الفاسي، انظر : اللآلئ الفريدة : ١/ ٨٧.

(٤) يقصد الإمام الشاطبي رحمه الله.

(٥) انظر : فتح الوصيد في شرح القصيد : ١/ ١٠٧. ولفظ (المجموع) في الفتح المطبوع : (الجموع).

(٦) انظر : حِدْثَ الأماني، ص٩.

الصَّفْوةِ(١).

[٢/٢٧] وَمَكَّةُ عَبْدُ اللهِ فِيهَا مُقَامُهُ .:. هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلاَ

ترجم القاري للإمام ابن كثير المكي، إلى أن قال : «وسأله الناس أن يجلس للإقراء بعد شيخه مجاهد بن جبر فأنشد تواضعًا في نفسه :

بُنَيٌّ كثيرٍ كثيرُ الذنوب .:. ففي الحِلِّ والبِلِّ من كان سبَّهْ

بُنَيٌّ كثيرٍ دَهَتْهُ اثنتانِ .:. رياءٌ وعُجْبٌ يخالطن قلبهْ

بُنَيٌّ كثيرٍ أكولٌ نؤومٌ .:. وليس كذلك من خاف ربهْ

بُنَيٌّ كثيرٍ يعلم علمًا .:. لقد أعور الصوفَ مَن جَرَّ كَلْبَهْ(٢)

ذكره الجعبري(٣) تبعًا للسخاوي(٤). وتعقبه الحافظ طاهر الإصفهاني : "بأن هذا الإنشاء منسوب إلى محمد بن كثير(٥)، أحد مشائخ الحديث كما صرح به الذهبي(٦)، وتبعه شيخنا الجزري في طبقات القراء"»(٧). انتهى.

ثم عقبه القاري قائلا : «ولا يَبعدُ أن يكون الشعر لمن سبقهما، وأنشده كل منهما لمناسبة

(١) انظر : العين : ٧/ ١٦٣، لسان العرب : ١٤/ ٤٦٢-٤٦٤، تاج العروس : ٣٨/ ٤٢٦.

(٢) (أعور، جر) كلاهما بالراء، كذا في حِدْثِ الأماني المطبوع، ص١٢، وفي نسخة خطية له : (أعوز، جز) بالزاي في اللفظين، وكذا في فتح الوصيد : ١/ ١٣٤، وكنز الجعبري : ١/ ٢٣٦، ومعرفة القراء الكبار : ١/ ٢٠٠ وفيه تقديم وتأخير في البيت الثاني وثالث، واختلاف يسير في الألفاظ.

(٣) انظر : كنز المعاني : ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٤) انظر : فتح الوصيد : ١/ ١٣٤.

(٥) يقصد به : محمد بن كثير المِصَّيصيّ الصَّنْعانيّ الأصل (ت٢١٦هـ). ينظر : تاريخ الإسلام (ت بشار) : ٥/ ٤٤٩، سير أعلام النبلاء : ١٠/ ٣٨٢.

(٦) انظر : معرفة القراء الكبار : ١/ ٢٠٠.

(٧) انظر : الغاية : ١/ ٤٤٤.

حالهما، أو أنشد الأول وتمثل به الثاني فنسب إليه، والمثبِت مقدَّم على النافي، والشهادة على النفي لا يُسمع»(١).

قلت : نسبها إلى ابن كثير القارئ كثيرون(٢)، ولم ينكر نسبتها إليه إلا الذهبي، وتبعه ابن الجزري، وتبعهما الإصفهاني، كما مر، ولعل الذهبي أنكر ذلك لما نسبها ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في تاريخ دمشق : ٥٥/ ١٢٦ إلى المصيصي، وأغلبهم على أنها لابن كثير المصيصي الصنعاني الأصل، ولذلك قال شمس الدين السخاوي : «وعندي أنَّ نسبتها لابن كثيرٍ المقرىء سهو»(٣).

وعلى هذا، أرى أن الإصفهاني قلَّد شيخه ابن الجزري، غير أن توجيه القاري كذلك وجيهٌ، والله أعلم.

(١) انظر : حدث الأماني، ص١٢.

(٢) منهم : ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في : معجم الأدباء : ٤/ ١٥٤٥، وأبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في : طبقات الفقهاء الشافعية : ١/ ١٨٦، وكذا الإمام ابن كثير القرشي المؤرخ (ت٧٧٤هـ) في طبقات الشافعيين (ص٣٥٧) إلا أنه قال : «ويروي هذه الأبيات محمد بن كثير البغدادي، فالله أعلم». وابن السَّلَّار (ت٧٨٢هـ) في : طبقات القراء السبعة (ص٦٥)، وأبو القاسم النُّوَيْري (ت٨٥٧هـ) في : شرح الطيبة : ١/ ١٨٠.

(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : ٢/ ٨٨٨.

المبحث الثاني

أقوال طاهر بن عرب في أبواب الأصول

بَابُ الاستِعـاذَةِ

[٩٥/٣] إِذَا مَا أَرَدْتَّ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ .:. جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلاَ

قال القاري : «والمعنى : إذا أردتَّ قراءة القرآن في جميع الأزمان فابتدئ بالاستعاذة قبل القراءة واجهر بها ... ، هذا، وذكر الحافظ الإصفهاني نقلا عن شيخه العلامة الجزري : أن الأحسن في التقدير أن يقال : «إذا ابتدأتَ أو شرعتَ»، إذ يحتمل أن يكون لأحد إرادة القراءة ولم تحصل له البداءة، فلا يكون معنى للاستعاذة. قال : وسمعت هذه النكتة من شيخي حال قراءة كتاب النشر بعد العصر أول ربيع الآخر سنة اثنين وعشرين وخمسمائة». انتهى(١).

قلت : ما ذهب إليه القاري هو ما نص عليه الإمام الشاطبي بقوله : (إذا ما أردت الدهر تقرأ ...)، وهو ما عليه شراح الشاطبية(٢)، وذلك كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ... ﴾ [المائدة : ٦] أي : إذا أردتم القيام ... ، وبه فسر الآية جمهور المفسرين(٣). ولم أجد من يؤيد قول الإمام ابن الجزري إلا الإمام ابن عطية (ت٥٤٢هـ) حيث قال : «معناه : إذا أردتَ أن تقرأ وشرعتَ»(٤).

أما ما ذكره الإصفهاني عن شيخه ابن الجزري فلم أجده في مؤلفاته كالنشر والتقريب

---

(١) حدث الأماني، ص٣١ باختصار. وقوله : (خمسمائة) كذا في طبعة الهند وبشاور والمخطوط، وهو سهو أو تحريف، والصواب : (ثمانمائة) ولا يحتمل غير ذلك لكون ولادة كل من الشيخ والتلميذ في القرن الثامن، ووفاتهما في القرن التاسع، والله أعلم.

(٢) انظر : فتح الوصيد : ٢/ ١٩٧، إبراز المعاني : ١/ ٢١٩، اللآلي الفريدة : ١/ ١٤٣، كنز المعاني : ١/ ٣٥٤، العقد النضيد : ١/ ٣١٦، وغيرها من الشروح.

(٣) انظر : التفسير الكبير : ١/ ٥٨، تفسير ابن كثير : ١/ ١٤، تفسير القرطبي : ١/ ٨٦.

(٤) المحرر الوجيز : ١/ ٥٨.

والتحبير والتمهيد وغيرها، ولعله من أجل ذلك قال : "وسمعت هذه النكتة من شيخي حال قراءة كتاب النشر" والله أعلم.

ويؤخذ من كلام الإصفهاني : شدة اهتمامه رحمه الله بتقييد إفادات شيخه ابن الجزري مع العناية بتسجيل التواريخ، وهذا أمرٌ قلَّما تجد العناية به بين الطلاب غير المميزين.

[٩٨/٤] وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الأُصُولِ فُرُوعُهُ ... فَلاَ تَعْدُ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلِّلاَ

قال القاري : «قد ادعى السخاوي الإجماع على الاقتصار في جمال القراء[١]. وهذا هو مختار أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسائر الفقهاء، إلا أن مالكًا لم يتعوذ في الصلاة لعدم ثبوته عنده من طريق السنة[٢]. وأما ما قال الحافظ الإصفهاني : "من أن دعوى الإجماع مشكل". فأقول : يدفع الإشكال بأن يقال : معناه : أن الإجماع ثابت على هذا دون غيره، فإنه مختلف فيه، لا بمعنى : أن الإجماع على أنه لا يجوز غيره. فتأمل لتسلم من الزلل» [٣].

قلت : ما قاله الإصفهاني هو ما قاله شيخه ابن الجزري قبله في النشر، حيث ذكر قول السخاوي ثم ذكر الروايات المؤيدة للصيغة المختارة، ومن ضمنها الرواية المسلسلة بتلك الصيغة، ثم قال : "دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ مُشْكِلَةٌ، وَالظَّاهِرُ : أَنَّ الْمُرَادَ عَلَى أَنَّهُ الْمُخْتَارُ، فَقَدْ وَرَدَ تَغْيِيرُ هَذَا اللَّفْظِ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالنَّقْصُ مِنْهُ"[٤].

وعليه، فما ذكر من الإشكال على الإجماع هو رأي شيخه، والإصفهاني لم يأت بشيء من

(١) قال السخاوي : «والذي عليه إجماع الأمة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وأما غير هذا اللفظ فغير متفق عليه». جمال القراء : ٢/ ٤٨٢ .

(٢) انظر : الأم : ١/ ١٠٧، المجموع : ٣/ ٢٦٨، المغني : ١/ ٢٨٣، إعانة الطالبين : ١/ ١٤٦، البحر الرائق : ١/ ٣٢٨، المبسوط للسرخسي : ١/ ١٣ .

(٣) حدث الأماني، ص٣٣.

(٤) انظر : النشر : ١/ ٢٤٦.

عند نفسه، والله أعلم.

بَابُ الْبَسْمَلَةِ

[١٠٣/٥] وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ ... وَبَعْضُهُمُ فِي الأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلاَ

قال القاري : «(سكتهم) مبتدأ، وضميره للمخيرين، و(المختار) خبره، فهو تأكيد وقع تصريحًا بما سبق تلويحًا .... وجوز الجعبري : أن يكون (المختار) صفة المبتدأ، و(دون تنفس) هو الخبر(١). وتعقبه الإصفهاني : "بأنه يستلزم أن يكون هناك سكتان : مختار، وغير مختار، وليس كذلك"».

وتعقب القاريُّ الإصفهانيَّ بقوله : «ويمكن دفعه : بأنه على تقدير الصفة يكون إشعارًا بما فُهم من قوله : (اسكتن) أنه وقع مختارًا، فهو تأكيد للتأكيد، كما قال الجعبري، أو (المختار) على الخبرية بمعنى : المرجَّح، وعلى النعتية بمعنى : الصحيح المقابل للفاسد»(٢).

قلت : هذا الدفع مستفاد من قول الجعبري نفسه حيث قال : «السكت والسكوت مصدر (سكت) : قطع الصوت، والهاء للمخيرين، وهو مبتدأ، و(المختار) خبره، أو صفته لعدم الفصل، أو مبتدأ خبره (دون تنفس)»(٣).

وقال : «قوله : (المختار) كقول الأصل : (ويختار السكت)(٤)، أي : المختار على الوصل والبسملة، وهذا تأكيد التأكيد، فالمختار بمعنى : المرجَّح، أو سكتهم دون التنفس المختار على ما فوقه، فالمختار بمعنى : الصحيح المقابل للفاسد»(٥). وبهذا يندفع إشكال الإصفهاني &.

[١٠٤/٦] لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهْوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ .:. لِحَمْزَةَ فَافْهَمْهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلاَ

(١) انظر : الكنز : ١/ ٣٧٣.

(٢) حدث الأماني، ص٣٦ بشيء من الاختصار.

(٣) كنز المعاني : ١/ ٣٧٣.

(٤) قال الداني : «ويختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع». التيسير، ص١٢٤.

(٥) كنز المعاني : ١/ ٣٧٤.

ذكر القاري هنا قول أبي شامة رحمه الله أنه قال : «ويمكن حمل قول الشاطبي & : (وليس مخذلا) على السكوت المفهوم من قوله : (وهو فيهن ساكت)، أي : ليس هذا السكوت مخذلا بل هو مختار لحمزة وغيره»(١). انتهى. ثم عقبه بقوله : «ولا يخفى بُعد هذا المدَّعى من هذا المبنى، نعم لو قال كما قال الإصفهاني : (وهو فيهن ساكت لذي الوصل) لكان إجمالا، لأن وجه البشاعة كما يلزم حال الوصل يلزم حال البسملة أيضًا، إلا إذا وقف عليها»(٢).

قلت : يظهر من نقل القاري كلام الإصفهاني أن الأخير عدَّل بيت الشاطبي.

كما يظهر من هذا النقل أن القاري استحسن كلام الإصفهاني ورجحه على كلام أبي شامة، والله أعلم.

سُورَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ

[١٠٩/٧] ... وَالصَّادَ زَايًا أَشِمَّهَا .:. لَدَى خَلَفٍ وَاشْمِمْ لِخَلَّادِ الاَوَّلاَ

ذكر القاري هنا الروايات الأربع عن خلاد في : ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ، و﴿صِرَٰطَ﴾ نقلا عن أبي شامة من حيث : إشمام الأول فقط، أو إشمام حرفَي الفاتحة، أو إشمام المعرف بأل فقط مطلقًا، أو الصاد الخالصة مطلقًا. وذكر أن ابن غلبون قال للأخيرة : «وهذه الرواية هي المعول عليها، وبها آخذ في فاتحة الكتاب وغيرها»(٣). ثم نقل القاري قول الإصفهاني بأنه قال : «وهذا طريق صاحب التذكرة، والتبصرة، والكافي، والتلخيص، والهداية، وعليه جمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي

(١) إبراز المعاني : ١/ ٢٣٣ ملخصا.

(٢) حدث الأماني، ص٣٦-٣٧.

(٣) انظر : إبراز المعاني : ١/ ٢٤٤.

الحسن»(١). انتهى.

قلت : هذا ما نص عليه شيخه ابن الجزري في النشر(٢)، وعلى هذا، يكون الإصفهاني مجرد ناقل لكلام شيخه.

[١١٠/٨] عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُو .:. جَمِيعًا بِضَمِّ الْهاءِ وَقْفًا وَمَوْصِلاَ

قال القاري : «والمعنى : قرأ حمزةُ الكلماتِ الثلاثِ في جميع القرآن بضم الهاء في حالي وقفه ووصله. قال الجعبري : "إن لم يَتْلُهَا ساكن علم مما بعده"(٣). وتبعه الإصفهاني». ثم عقبه القاري بقوله : «ولا يخفى أن الهاء في تلك الحالة على حالها وقفًا، وإنما يضم الميم وصلاً، فلا يحتاج إلى القيد المذكور أصلاً»(٤).

قلت : إن الإصفهانيَّ هنا لم يأت بجديد، وإنما تبع الجعبري، وتعقيب القاري هنا في محله، فالهاء مضمومة لحمزة، سواءٌ تحرك ما بعد الميم أو سَكَنَ.

بَابُ إِدْغَامِ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ

[١٣٥/٩] وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ .:. أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أُثْقِلاَ

قال القاري : «والمعنى : أن إدغام ﴿ طَلَّقَكُنَّ ﴾ [التحريم : ٥] أحق من إدغام الجمع المذكور، أو أحق من إظهاره. والأول أوفق بما في التيسير، فإنه حكى فيه خلافًا، ونسب الإظهار إلى ابن مجاهد، وهي طريق الدوري، وقال : قرأته بالإدغام(٥). فجعل الإظهار حكاية

(١) حدث الأماني، ص٤٠، وانظر : التذكرة : ١/ ٦٥، التبصرة، ص٢٥١، الكافي، ص٣٧، تلخيص العبارات، ص٢٣، ولم أجده في تلخيص أبي معشر الطبري، ص٢٠١، كما أني لم أجد نص الداني على ذلك في التيسير، وجامع البيان، غير أنه صرح بقراءته بذلك على أبي الفتح. انظر : جامع البيان : ١/ ٤١٢.

(٢) النشر : ١/ ٢٧٢.

(٣) كنز المعاني : ١/ ٣٩٩.

(٤) حدث الأماني، ص٤٠ ملخصا.

(٥) انظر : التيسير، ص١٣٣.

مذهب الغير، فقول الإصفهاني : "إن الداني قرأ بالوجهين"، ليس في محله» (١).

قلت : ما نقله القاري من كلام الداني هو ما قاله في التيسير، ولا شك أنه صريح، ولا يحتمل وجهين. أما ما ذكره الإصفهاني فهو ما قاله الداني في جامع البيان(٢)، وهو ما نقله ابن الجزري بنصه في النشر، بل أضاف على ذلك قائلا : "وعلى إطلاق الوجهين فيها مَن علِمناه مِن القراء بالأمصار"(٣).

ومن ثَمَّ أطلق الخلاف فيها في الطيبة قائلا : (والخلف في طلقكن)(٤)، ولعل القاري لم يطلع على ذلك أو لم ينتبه له، والله أعلم.

[١٠/١٥٥] وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا .:. مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلاَ

نقل القاري عن الجعبري أن لأبي عمرو في المدغم إذا كان قبله حرف مد ثلاثةَ أوجهٍ : القصر والتوسط والمد ....، وأنه لم أقف على نص في اللين نحو : ﴿ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ [القصص : ٥١]، و﴿ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟﴾ [يونس: ٦٧، وغافر: ٦١]، وقال : «والمفهوم من عبارة الناظم: القصر»(٥). انتهى.

ثم قال القاري : «والظاهر جواز الأوجه الثلاثة، قياسًا على سكون الوقف -كما ذكره الحافظ الإصفهاني، تلميذ الشيخ الجزري-، نعم في المد يُقدم المد، وفي اللين يُقدم القصر» (٦).

قلت : ما ذكره الإصفهاني هو ما قاله شيخه ابن الجزري في النشر، إلا أنه قال في اللين : "والمد أرجح من القصر، ونص عليه أبو القاسم الهذلي، ولو قيل باختيار المد في حرف المد

(١) حدث الأماني، ص٤٨.

(٢) انظر : جامع البيان : ١/ ٤٣٩.

(٣) النشر : ١/ ٢٨٦.

(٤) متن الطيبة، من البيت رقم : ١٣٦.

(٥) كنز المعاني : ١/ ٤٩١.

(٦) حدث الأماني، ص٥٥-٥٦، ملخصا.

والتوسط في حرف اللين لكان له وجه"(١). وعلى هذا، فقول القاري : «نعم في المد يقدم المد، وفي اللين يقدم القصر»، فيه نظر.

بَابُ هَاءِ الْكِنَايَةِ

[١٦٣/١١] وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ .:. بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلاَ

قال القاري : «والمعنى : كسر ... قالون وهشام في أحد وجهيه الهاء بلا صلة في كل ما ذكر من : ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ إلى : ﴿يَأْتِهِۦ﴾ كما قال الجعبري(٢)، أو إلى ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ كما ذكره أبو شامة(٣)، وهو الأظهر، فتدبر، فإنه يتفرع عليه : أنه لا خلاف لهشام في طه، خلافًا لكثير من الشراح، حيث توهموا الخلاف له فيه أيضًا(٤). قال الإصفهاني : "والصواب : هو الأول"(٥). فتأمل، فإن الناظم لو أراد الثاني لقال بدل (بجلا) : (لأبَّلا)، وهو أحسن من قول الإصفهاني : لو بلا أُولى بلا» (٦).

قلت : وإن كان يؤخذ من النظم ما ذهب إليه أكثر الشراح، ولكن المحققين على ما رجحه القاري بقوله : (وهو الأظهر)، مع التعليل، وهو الصواب، حيث لم يذكر الداني في التيسير خلافًا

(١) النشر : ١/ ٢٩٨، وانظر كذلك باب المد منه : ١/ ٣٥٠.

(٢) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٥١٨.

(٣) انظر : إبراز المعاني : ١/ ٣١٢.

(٤) منهم : الجعبري والإصفهاني كما ذُكِرَ هنا، وابن النجيبين في الدرة الفريدة : ١/ ٣٣٤، وشعلة في الكنز، ص٩٩، وأبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة : ١/ ٢١٦، والسمين الحلبي في العقد النضيد : ١/ ٦٠٤، وابن القاصح في سراج القارئ المبتدئ، ص٤٦، والسيوطي في شرحه، ومن ثَمَّ عدل البيت، انظر : ص٦٦.

(٥) أي : ما ذهب إليه الجعبري.

(٦) حدث الأماني، ص٥٨، ملخصا. وقوله : (لأبلا)، و(لو بلا أولى بلا) كذا في المخطوط والمطبوع من الحدث، ولم أفهم معناهما، والله أعلم.

في ذلك لهشام[1]، ولذلك قال ابن الجزري : "وبذلك – أي بالصلة – قرأ الباقون، وهم : ابن كثير وابن عامر ..."[2].

وعلى هذا، يكون تصويب الإصفهانيِّ قولَ الجعبريِّ على خلاف ما ذهب إليه شيخه.

بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ

[١٦٨/١٢] إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاؤُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ .:. أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ لَقِي الْهَمْزَ طُوِّلاَ

قال القاري : «وبدأ – أي : الناظم – بالهمز لأنه أقوى السببين، وبدأ بمتصله لذلك بعينه، وللاتفاق على مده، كذا حرره الجعبري[3]. وقال بعضهم : إن السكون أقوى لأن المد فيه قام مقام الحركة، ولا يمكن النطق بالساكن كما هو حقه إلا بالمد، ولذا ذهب الجمهور إلى أن مده لا تفاوت فيه[4]، وهو قدر ثلاث ألفات. وقيل : المحققون يمدون بقدر أربع ألفات، وبعضهم بقدر ثلاث، وبعضهم بقدر ألفين، ثم ذهب بعضهم : إلى أن مده دون مد المتصل، كما هو ظاهر كلام السخاوي في نونيته حيث قال : والمد من قبل المسكن دون ما .:. قد مُدَّ للهمزات باستيقان[5]. لكن أوَّلُوه بأن المراد : دون أعلى المراتب وفوق المتوسط، وعليه العمل كما صرح به الإصفهاني»[6].

---

(١) انظر : التيسير، ص٣٦٤، وقد يؤخذ من كلامه في جامع البيان (٣/١٣٥٩-١٣٦٠) الوجهان لهشام. وانظر لعدم الأخذ بوجه الاختلاس له : إرشاد المريد للضباع، ص٤٤، الوافي للقاضي، ص١٣٦، البدور الزاهرة له، ص٢٠٣.

(٢) النشر : ١/ ٣١٠.

(٣) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٥٣٢.

(٤) انظر : النشر : ١/ ٣٥١.

(٥) نونية السخاوي، البيت : ٨، انظر : قصيدتان في تجويد القرآن، ص٥٤.

(٦) الحدث، ص٦٠ ملخصا.

قلت : ما ذكره القاري هنا عن الإصفهاني هو ما نص عليه ابن الجزري في النشر غير أنه لم ينص على العمل عليه، بل قال في الأخير : "وكل ذلك قريب"(١).

[١٧٤/١٣] وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إيتِ .:. وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلانَ مُسْتَفْهِمًا تَلاَ

قال القاري : «وفي تقييد الناظم ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ بضمير جمع المذكر يوهم التخصيص مع أن الحكم أعم. ثم أبهم موضع الخلاف في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ وهو الهمزة الثانية بعد اللام ... وفاته أيضا استثناء الهمزة المنصوبة المقلوبة ألفًا مع أنه مقصور بلا خلاف بين رواة ورش عنه، وقد تصدى لتغييره العلامة أبو شامة بقوله : وما بعد همز الوصل بدءًا كإيت مع .:. يؤاخذ زاد البعض آلان قصر لا(٢)

وزاد عليه الحافظ طاهر الإصفهاني بقوله :

وما بعد همز الوصل بدءًا وعن مُنَوْ .:. وَنٍ(٣) مع يؤاخذ ثم آلان خلف لا»(٤)

قلت : لم يرض القاري على تعديل الإصفهاني، ولذلك عقب عليه بقوله :

«ولما كان (خلف لا) لا يخلو عن نوع من الإجمال، أفاد الشيخ الجزري تفصيله على وجه الإكمال حيث قال : للأزرق في آلان ستة أوجه .:. على وجه إبدال لدى وصله تجري

فمدَّ وثلِّث ثانيًا ثم وسِّطَنْ .:. به وبقصر ثم بالقصر مع قصر»(٥)

[١٧٦/١٤] وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ .:. وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا

(١) النشر : ١/ ٣١٧-٣١٨، ١/ ٣٥١.

(٢) انظر : إبراز المعاني : ١/ ٣٣١، ويقصد بقوله : (قصر لا) قصر لام لفظ ژ چ ژ ، وهو ترك المد في الألف التي بعد الهمزة الثانية.

(٣) نحو : ژ چ چژ البقرة : ١٧١.

(٤) الحدث، ص٦٤ ملخصا.

(٥) المرجع السابق، وراجع النشر : ١/ ٣٥٩.

قال القاري : «أن المد في نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ أولى، ثم التوسط، ثم القصر، وفي نحو: ﴿خَوْفٌ﴾ ، و﴿خَيْرٍ﴾ بالعكس، والتوسط فيه مذهب أكثر المحققين، واختيار الداني، وبه كان يقرئ الشاطبي، كما ذكره الحافظ الإصفهاني» (١).

قلت : وبمثل هذا قال القاري في المنح الفكرية (ص٢٣٧)، ولكن دون نسبة ذلك إلى أحد من القراء. وهذا ما نقله القاري عن الإصفهاني هو ما ذكره شيخه الإمام ابن الجزري في نشره في المد الساكن العارض غير المشدد، نحو : ﴿ٱلَّيْلِ﴾، ﴿ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿ٱلْخَوْفِ﴾، ﴿ٱلْمَوْتِ﴾ ، حيث ذكر فيها الأوجه الثلاثة، ثم قال : «والتوسط مذهب أكثر المحققين واختيار أبي عمرو الداني وبه كان يقرئ أبو القاسم الشاطبي» (٢).

بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا

[٢٢٦/١٥] وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ .:. صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ واحْذِفْهُ مُسْهِلاَ

بعدما شرح القاري البيتَ وبيَّن أن في عبارة الناظم نوع قصور لخروج حرفَيِ اللين، وهما منه، فينقل نحو : ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة : ١٤]، و﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة:٢٧]، واعتذر له بأنه : أراد الصحيح والجاري مجراه، لمشابهتهما الصحيح في قبول الحركة، وصح نقل الحركة إليهما وإن كان فيهما اعتلالٌ ومدٌّ يسيرٌ، ثم ذكر القاري تعديل الجعبري لبيت الشاطبي وما ذكره الجعبري في الكنز عن المالكي وبيت النزهة(٣)، وذكر بعدها بيت ابن الجزري في الطيبة ثم قال :

---

(١) الحدث، ص٦٥.

(٢) النشر : ٣٤٩/١. وانظر: جامع البيان: ٥٠٠/٢-٥٠١، والتيسير، ص١٤٦-١٤٨، وتحبير التيسير، ص٢٠٨.

(٣) انظر : كنز المعاني: ٦٥٦/٢.

وقال تلميذه طاهر الإصفهاني :

وعن ورش انقل شكلَ همزٍ لسا .:. كنٍ أخيرٍ سوى مدٍّ وأسقط ما خلا

قلت(١): والأظهر من الكل قولي :

وحرك لورشٍ ساكنًا غير مدة .:. أخيرًا بشكل الهمز واحذفه مسهلا»(٢).

قلت : على هذا، يعتبر الإصبهاني معترضًا على الشاطبي ومعدِّلا لبيته لوجود قصور في بيت الحرز كما اعترض عليه الجعبري وعدَّل بيته، لكن القاري لم يعجبه تعديل الإصفهاني فعدَّل البيت من عنده كذلك واعتبر تعديله أظهر ممن سبقه.

[٢٣٤/١٦] وَنقْلُ رِدًا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيَهْ .:. بِالاِسْكانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبَّلاَ

بعدما شرح القاري البيتَ بالتفصيل تكلم على: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات:١١] وذكر فيه ما ذكره الجعبري في الكنز(٣)، ثم قال : «فإذا ابتدأت ﴿ٱلِٱسْمُ﴾ فالتي بعد اللام على حذفها للكل، وأما التي قبلها، فقياسها : جواز الإثبات والحذف، وهو أوجَهُ لغةً. وأما قراءةً : فنص بعض الشيوخ على الابتداء بالهمز، وعليه الرسم، وهو المطابق لقاعدة : إن همزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، وهو المفهوم من تخصيص الوجهين بالنقل كله، دون غيره، والله أعلم. ولا يغرنك ما يفهم من الجعبري وشرح الحافظ طاهر الإصفهاني من جواز الوجهين، فإنه تَفَقُّهٌ منهما ودرايةٌ لا يوافقها روايةٌ»(٤).

قلت : ما ذهب إليه الجعبري والإصفهاني هو ما أيَّده ابن الجزري، حيث ذكر كلام الجعبري على نحو ما سبق في كلام القاري ثم قال : «قلت : الوجهان جائزان مبنيان على ما

(١) القائل هو القاري.

(٢) انظر : الحدث، ص٨٠.

(٣) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٦٧٦.

(٤) حدث الأماني، ص٨٦. وانظر : كنز المعاني : ٢/ ٦٧٦.

تقدم في الكلام على لام التعريف، والأَوْلَى الهمز في الوصل والنقل. ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق بل الرواية، وهي بالأصل الأصل، وكذلك رسمت» (١).

وعلى هذا يكون الإصفهاني ناقلا لكلام شيخه ابن الجزري دون خارج عنه، ويكون اعتراض القاري في غير محله، والله أعلم.

بَابُ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ

[٢٣٨/١٧] سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى .:. يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلاَ

بعدما شرح القاري البيت إعرابًا ومعنى ... تكلم على ما رُسم بعد الألف واوًا أو ياءً أو ما حُذف شكله ووُضع على السطر، ومثَّل ببعض الأمثلة وذكر ما فيها من الأوجه، ثم قال : «وضَعَّفَ الإبدالَ الرسميَّ طاهرٌ الإصفهانيُّ من طريق الجزرية» (٢).

قلت : لعله قصد بذلك ما قاله الإمام ابن الجزري في النشر أنه لم يجد نصًّا لأحد في إبدال الهمزة ياءً في نحو : ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة:١١٤]، وواوًا في نحو : ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ سوى أبي بكر ابن مهران فإنه ذكر في كتابه في وقف حمزة وجهًا في نحو : ﴿تَّئِبَٰتٍ﴾ [التحريم:٥] بإبدال الياء، وفي نحو : ﴿رَءُوفٌ﴾ بإبدال الواو. ثم ذكر أن ذلك مما لم تجزه العربية، بل نص أئمتها على أنه من اللحن، وإنما الجائز من ذلك هو بين بين لا غير، وهو الموافق لاتباع الرسم أيضًا، وأما غير ذلك : فمنه ما ورد على ضعف، ومنه ما لم يرد بوجه، وكله غير جائز من القراءة من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به

(١) النشر : ١/ ٤١٦.

(٢) انظر : حدث الأماني، ص٨٨. ولم يتضح لي غرضه من (الجزرية)! ولعله تحريف: (الجزري)، أي : من طريق النشر والطيبة لابن الجزري، كما سيأتي قريبا قوله : (من طريق الجزري) في : (٢٠/ ٢٤٩)، والله أعلم.

ولا يعتمد عليه ... وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكره الأئمة سواه، ولا عدلوا إلى غيره(١).

وعلى هذا، ما ذهب إليه الإصفهاني يكون موافقًا لشيخه ابن الجزري، والله أعلم.

[٢٤٠/١٨] وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلا .:. إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلَا

ذكر الشارح المراد بالزائد هنا، ثم مثل لذلك بعدة أمثلة ثم قال : «ثم لم يرسم لهذا النوع صورة، ففي نحو : ﴿ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، و﴿ ٱلنَّسِيٓءُ ﴾ [التوبة:٣٧] على القياس : الإدغام بالإسكان، وبالروم فيهما، والإشمام في الثاني، وعلى الرسم : الحذف بالمد والقصر. كذا ذكره الجعبري(٢). وتعقبه الإصفهاني : بأن تخفيفَ الرسمي والقياسي متحد فيهما، ومنع الحذف مدًّا وقصرًا، وقال : لا يجوزان أصلا، ولا يلتفت إليهما قطعًا».

وتعقبه القاري قائلا : «لكن لا يظهر وجه المنع، لا نقلا ولا عقلا، ودعوى اتحادهما مدفوع، إذ الرسم يحتملهما، فلا يكون نصًّا في الإدغام دون الحذف، بل الظاهر هو الحذف، بناءً على بقاء الكلمة على أصل النطق بها بدليل الانسحاب، والله أعلم بالصواب» (٣).

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني هو ما نص عليه شيخه ابن الجزري حيث قال : "ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين مسألة : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ فيه وجهٌ واحدٌ، وهو الإدغام كما تقدم، ويجوز فيه أيضًا الإشارة بالروم، فيصير وجهان. وكذلك يجوز هذان الوجهان في : ﴿ بَرِيٓءٌ ﴾، و﴿ ٱلنَّسِيٓءُ ﴾، إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث : وهو الإشمام، وحُكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر، ولا يصح. واتباع الرسم متحد مع

(١) انظر : النشر : ١/ ٤٦٢-٤٦٣ .

(٢) انظر : الكنز : ٢/ ٦٩١.

(٣) حِدث الأماني، ص٨٨-٨٩ ملخصا.

الإدغام، والله أعلم»[1].

[٢٤١/١٩] وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَهُ .:. لَدَى فَتْحِهِ يَاءًا وَوَاوًا مُحَوَّلاَ

شرح القاري البيت، وبين أن الهمزة المفتوحة بعد الكسر تبدل ياءًا مفتوحة، وبعد الضم واوًا مفتوحة، وذكر أمثلة لذلك، ثم استثنى منها كلمتي : ﴿ بِأَيْيُدٍ ﴾ [الذاريات:٤٧]، و﴿ بِأَيِّيكُمُ ﴾ [القلم: ٦] فإنهما بألف بعدها ياء، إذ قد صورت بياءين إحداهما زائدة، فالألف صورة الهمزة، ففي القياس يحتمل الإبدال لأنه متوسط بزوائد بخلاف الرسم. ثم قال : «وقال الإصفهاني : ليس لزيادة الياء وجه، والصواب : أن الألف زائد كما زيد في : ﴿مِاْئَةَ﴾، و﴿ مِاْئَتَيْنِ ﴾، والياء بعدها صورة الهمزة على مراد الوصل تنزيلا للمبتدأة منزلة المتوسطة»[2]. انتهى.

وتعقبه القاري قائلا : «ولا يخفى : أن الألف في : ﴿ بِأَيْيُدٍ ﴾، و﴿ بِأَيِّيكُمُ ﴾ كتبت على مقتضى قياس الخط العربي، وكذا الرسمي في أكثر القرآن، نحو : ﴿ بِأَنَّ ﴾ ، ﴿ فَبِأَيِّ ﴾ وغيرهما، بخلاف نحو : ﴿مِاْئَةَ﴾ فإن الأصل في همزه أن يكتب بالياء، نحو : ﴿فِئَةً ﴾ ، والفرق : أن الهمزة الأولى مبتدأة، والثانية متوسطة، فالألف زائدة في النوع الثاني، والياء في الأول، لأنهما كتبتا على خلاف الأصل»[3].

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني لا يصح، فالهمز في الأمثلة الأولى - ﴿ بِأَيْيُدٍ ﴾ ، و﴿ بِأَيِّيكُمُ ﴾ - متوسط بزائد متصل به رسما، وفيما مثل به الإصفهاني - ﴿ مِاْئَةَ ﴾، و ﴿مِاْئَتَيْنِ ﴾ - متوسط بنفسه، ويخالفه في ذلك نص كلام شيخه حيث ذكر الهمز المتوسط بغيره

(١) النشر : ١/ ٤٧٥.

(٢) حِدث الأماني، ص٨٩، وانظر : كنز الجعبري : ٢/ ٦٩٣.

(٣) حِدث الأماني، ص٨٩.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

وبَيَّنَ أنه لا يخلو من : أن يكون متصلا رسمًا أو منفصلا رسمًا. فإن كان متصلا رسمًا – وهو المعبر عندهم بالمتوسط بزائد – فإن الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة. ويأتي قبل كل هذه الحركات الثلاث كسر وفتح، فيصير ست صور، ومثل للصور كلها، ثم قال : "يُبْدَلُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى – وَهِيَ الْمَفْتُوحَةُ بَعْدَ الْكَسْرِ – يَاءًا"[1].

[٢٤٩/٢٠] كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوِهَا .:. وَلاَمَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلاَ

قال القاري في شرح البيت المذكور : «والمعنى : أن الحروف الزوائد التي تدخل على الهمزة : «هاء» للتنبيه، نحو : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[2]، وحذفُ ألفِهِ ورسمُ همزهِ واوًا دليلُ امتزاجِهِ باسم الإشارة، فعلى القياس : كالواو، وعلى الرسم : واو. ذكره الجعبري[3]، وضعفه الإصفهاني من طريق الجزري. و﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾[4]، صورة[5] همزته ألفًا، فعلى القياس : كالألف، مدًّا وقصرًا، ويجوز تحقيقه، وعلى الرسم : ألف، فيجتمع ألفان فيمد، ولا يمتنع، كما ذكره الإصفهاني من طريق الجزري، وقول الجعبري : «وربما منع إذ ليس طرفا»[6] ضعيف جدًّا»[7].

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني في كلمة : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ هو ما نص عليه شيخه الإمام ابن الجزري في نشره حيث قال : «وَذُكِرَ فِي الْأَوْلَى : الْإِبْدَالُ بِوَاوٍ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ،

(١) النشر : ١/٤٣٨.

(٢) حيث وقع، وأولها : البقرة : ٣١.

(٣) انظر : الكنز : ٢/٧٠٨. وراجع فيه ما ذكره من أوجه مع المتطرفة : ٢/ ٧١٩.

(٤) حيث وقع، وأولها : آل عمران : ٦٦.

(٥) كذا في المطبوع، وفي المخطوط : (صور)، ولعل الصواب : (صُوِّرت).

(٦) انظر : الكنز : ٢/٧٠٨.

(٧) حدث الأماني، ص٩٣.

فَتُضْرَبُ فِي الْخَمْسَةِ[1]، فَتَبْلُغُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، وَلَا يَصِحُّ»[2].

أما كلمة : ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾ : فما ذكره الإصفهاني من عدم امتناعه من طريق شيخه ابن الجزري ... هو مما أجازه بعض شراح الشاطبية وغيرهم[3]، وهو على مذهب من عمم في التخفيف الرسمي، ويظهر من تضعيف القاري لقول الجعبري تأييده لقول الإصفهاني، لكنه لا يصح على قول ابن الجزري[4].

[٢٥٤/٢١] وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ .:. يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَلاَ

بعدما شرح القاري البيت بالتفصيل، ذكر بعض المسائل الفرعية :

١ - منها : ﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾ و﴿ وَرِءۡيًا ﴾ قال : «إظهار، وإدغام، وحذف، كما ذكره الجعبري[5]، وتعقبه الإصفهاني بالفرق بين : ﴿ وَرِءۡيًا ﴾ [مريم:٧٤]، ﴿ وَتُـٔۡوِيٓ ﴾ [الأحزاب:٥١]، و﴿ تُـٔۡوِيهِ ﴾ [المعارج:١٣]، فجوَّز فيهما : الإبدال مع الإدغام والإظهار، ومنع الوقف بياء خفيفة على صورة الرسم، وقال : إنه غير صحيح بل غير حلال! وعلل بأن اتباع الرسم مع الإدغام متحد ... وكذا بين : ﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾ ، و﴿ رُءۡيَاكَ ﴾ [يوسف:٥]، و﴿ رُءۡيَىَ ﴾ حيث قال[6]: أجمَعُوا على إبدال همزاتها بواو، لسكونها وانضمام ما قبلها، واختلفوا في إدغامها،

(١) أي : خمسة القياس في الهمزة الثانية المتطرفة.

(٢) النشر : ١/ ٤٨٧. ولا يصح منها إلا ثلاثة عشر وجها. وللتفصيل أكثر انظر : تحفة الأنام للقبيباتي، ص١٦٧، (ت : عبد الله حماد القرشي.

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة : ١/ ٣١٣-٣١٤، العقد النضيد : ٢/ ١٠١٤، تحفة الأنام للقبيباتي، ص٢٣٠، الإفهام لابن النجار، ص١٣١ (ت : التهانوي).

(٤) انظر : النشر : ١/ ٤٦٢، تحفة الأنام للقبيباتي، ص٢٣٠.

(٥) انظر : الكنز : ٢/ ٧١٧.

(٦) أي : الإصفهاني.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

والإظهار هو الصحيح من طرق الناظم، وإن كان الإدغام موافقًا للرسم، وحكى الحذف على اتباع الرسم بأن يوقف على ياء خفيفة – كما سبق في : (رءيا) – ومنعه لما تقدم، والله اعلم»[1].

قلت : أما ما يتعلق بالمسألة الأولى – ﴿وَرِءْيًا﴾ ، ﴿وَتَعْوِيَ﴾ ، و﴿تُءْوِيهِ﴾ – فما ذهب إليه الإصفهاني هو ما نص عليه شيخه ابن الجزري، حيث ذكر فيهن وجهين وصححهما : إبدال الهمزة من جنس ما قبلها مع الإظهار، والإبدال مع الإدغام.

وذكر في : ﴿وَرِءْيًا﴾ وجهين آخرين ونص على عدم الأخذ بهما، وهما :

- التحقيق، وقال : "ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء".
- الحذف، أي : حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخففة على اتباع الرسم، وقال : "ولا يصح، بل ولا يحل، واتباع الرسم فهو متحد في الإدغام"[2].

وما يتعلق بالمسألة الثانية – ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ ، و﴿رُءْيَاكَ﴾ – فقد نص على ذلك ابن الجزري حيث ذكر أن القراء أجمعوا على إبدال الهمزة منه واوًا، واختلفوا في جواز إدغامها في الياء بعدها، ورجح الإظهار، واعتبره أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء. ثم ذكر فيه وجها ثالثًا، وهو : الحذف على اتباع الرسم، فيوقف بياء خفيفة، وقال : "ولا يجوز ذلك"[3].

وبهذا نرى أن ما ذهب إليه الإصفهاني هو الصواب، والله أعلم.

٢– ومنها : [﴿مَنْ ءَامَنَ﴾][4] يمتنع الرسم للسكون، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ أبعد. ذكره

(١) انظر : حدث الأماني، ص٩٦.

(٢) انظر : النشر : ١/ ٤٧١-٤٧٢.

(٣) النشر : ١/ ٤٧٢.

(٤) في الحدث المطبوع والمخطوط : (من أمر)، والتصويب من الكنز.

الجعبري[1]. ووجهه : أنه يفتح نون (مَنْ) عند التقاء الساكنين، بخلاف دال (قَدْ) فإنها تكسر. ذكره الجعبري[2]. ويفهم منه : أنه إذا كان ما قبل الهمز متحركًا يبدل ألفًا، نحو:[﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾][3]، ﴿وَأَحِبَّؤُهُ﴾ [المائدة : ١٨]. وضعفه الإصفهاني، وهو الأظهر[4].

قلت : ذكر ابن الجزري في نحو : ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ لحمزة وجهين فقط، وهما : النقل والتحقيق، وقال : «قَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي تَسْهِيلِ هَذَا النَّوْعِ وَتَحْقِيقِهِ ... وَالْوَجْهَانِ مِنَ النَّقْلِ وَالتَّحْقِيقِ صَحِيحَانِ مَعْمُولٌ بِهِمَا، وَبِهِمَا قَرَأْتُ، وَبِهِمَا آخُذُ»[5].

وقال في : ﴿وَأَحِبَّؤُهُ﴾ [المائدة:١٨] : «وَأَمَّا : ﴿وَأَحِبَّؤُهُ﴾ فَفِي هَمْزَتِهِ الْأُولَى : التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ؛ لِكَوْنِهَا مُتَوَسِّطَةً بِزَائِدٍ، وَمَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا : تَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، فَتَصِيرُ أَرْبَعَةً مَعَ إِسْكَانِ الْهَاءِ، وَإِنْ أُخِذَ بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ فِي الْهَاءِ عَلَى رَأْيِ مَنْ يُجِيزُهُ، تَصِيرُ اثْنَا عَشَرَ، وَحُكِيَ فِيهَا إِبْدَالُ الْوَاوِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ عِنْدَهُمْ، وَذُكِرَ فِيهَا إِبْدَالُ الْأُولَى أَلِفًا عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ أَيْضًا عَلَى رَأْيِهِمْ، فَيَصِيرُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا يَجُوزُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[6].

وقال ردًّا على بعض المتأخرين من شراح الشاطبية الذين بالغوا في التخفيف الرسمي: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَمَّمَ فِي التَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ بِمَا صُوِّرَتْ بِهِ وَحَذَفَهَا فِيمَا حُذِفَتْ فِيهِ ... وَلَا يُبَالُونَ وَرَدَ ذَلِكَ عَلَى قِيَاسٍ أَمْ لَا، صَحَّ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَمْ يَصِحَّ، اخْتَلَّتِ الْكَلِمَةُ أَمْ لَمْ

(١) انظر : الكنز : ٢/ ٧١٧.

(٢) لم أجد هذا التوجيه في الكنز، والله أعلم.

(٣) في نسختي الحدث – المخطوط والمطبوع – : (وافلح)، ولم يرد كذلك في التنزيل.

(٤) انظر : حدث الأماني، ص٩٦.

(٥) النشر : ١/ ٤٣٤-٤٣٥ ملخصًا.

(٦) النشر : ١/ ٤٧٨.

تَخْتَلَّ، فَسَدَ الْمَعْنَى أَمْ لَمْ يَفْسُدْ، وَبَالَغَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ شُرَّاحِ قَصِيدَةِ الشَّاطِبِيِّ فِي ذَلِكَ حَتَّى أَتَى بِمَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَسُوغُ ... وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ نَقْلُهُ وَلَا تَثْبُتُ رِوَايَتُهُ عَنْ حَمْزَةَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا عَمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ، وَيُقَالُ لَهُ : الرَّسْمِيُّ. وَقَدْ يُقَالُ لَهُ : الشَّاذُّ، وَقَدْ يُقَالُ لَهُ : الْمَتْرُوكُ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُ أَشَدُّ نُكْرًا مِنْ بَعْضٍ»[1].

وعلى هذا يكون تضعيف الإصفهاني بناءً على قول شيخه ابن الجزري، والله أعلم.

٣- ومنها : ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء:٦١]، ذكر فيها الوجوه على ما ذكرها الجعبري في الكنز، ثم قال : «وقال الإصفهاني : لا يصح في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ لحمزة إلا وجهان، وهما : المد والقصر مع تسهيل الهمزة»[2].

قلت : هو ما ذكره ابن الجزري في النشر، وأنكر ما سواه، حيث قال : «فَإِذَا وَقَفَ حَمْزَةُ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ، وَأَمَالَهَا مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلِفِ بَعْدَهَا، وَهِيَ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي حُذِفَتْ وَصْلًا لِلسَّاكِنَيْنِ، وَهِيَ لَامُ "تَفَاعَلَ"، وَيَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ لِتَغَيُّرِ الْهَمْزِ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَلَا يُؤْخَذُ بِخِلَافِهِ»[3].

وبهذا يكون الإصفهاني ناقلا عن شيخه.

٤- ومنها : ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة:٤] ذكر فيها الوجوه ثم قال : «ومنع الإصفهاني اتباع الرسم في ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ معلِّلا باختلال المبنى وفساد المعنى، وقال : "فيه اثنى عشر وجهًا، كأمثال : ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود : ٨٧]، و﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام : ٩٤]، وهو الأظهر فتدبر"»[4].

قلت : نص على ذلك ابن الجزري، حيث قال : «وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ مِنْ سُورَةِ

(١) النشر : ١/ ٤٦١-٤٦٢ باختصار.

(٢) انظر : حدث الأماني، ص٩٦-٩٧.

(٣) النشر : ١/ ٤٧٨، وانظر : تحفة الأنام للقبباتي، ص٣٤٧ وما بعدها.

(٤) انظر : حدث الأماني، ص٩٧.

الْمُتَحِنَةِ، تَجْرِي فِيهَا هَذِهِ الْأَوْجُهُ الِاثْنَا عَشَرَ لِحَمْزَةَ وَلِهِشَامٍ فِي وَجْهِ تَخْفِيفِهِ الْمُتَطَرِّفِ، إِلَّا أَنَّ هِشَامًا يُحَقِّقُ الْأُولَى الْمَفْتُوحَةَ وَيُسَهِّلُهَا بَيْنَ بَيْنَ عَلَى أَصْلِهِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ لَهُ حَذْفَهَا عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فَيَجِيءُ مَعَهُ أَوْجُهُ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ وَاوًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَتِمَّةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فَتَصِيرُ تِسْعَةَ عَشَرَ. وَهَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ جِدًّا غَيْرُ مَرْضِيٍّ وَلَا مَأْخُوذٍ بِهِ؛ لِاخْتِلَالِ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ وَمَعْنَاهَا بِذَلِكَ»[1].

وبه يكون الإصفهاني ناقلا رأي شيخه.

٥- ومنها : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[2]، وذكر فيها على القياس : خمسة عشر وجهًا، وعلى الرسم : أربعة، مجموعها : تسعة عشر، وقال : «وهشام مندرج في التحقيق، كذا ذكره الجعبري. ومنع الإصفهاني منها : قصر الأول مع مد الثانية بالروم، ومد الأول مع قصر الثانية بالروم لتصادم المذهبين» [3].

قلت : نص على ذلك شيخه ابن الجزري حيث قال : «فَفِي الْأَوْلَى : التَّحْقِيقُ وَبَيْنَ بَيْنَ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَفِي الثَّانِيَةِ : الْإِبْدَالُ بِثَلَاثَةٍ وَالرَّوْمُ بِوَجْهَيْنِ، صَارَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ، لَكِنْ يَمْتَنِعُ مِنْهُ وَجْهَانِ فِي وَجْهِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُمَا مَدُّ الْأُولَى وَقَصْرُ الثَّانِيَةِ وَعَكْسُهُ؛ لِتَصَادُمِ الْمَذْهَبَيْنِ»[4].

فلا يكون الإصفهاني خارجًا عن مذهب شيخه، بل يكون ناقلا كلامه حرفيًّا.

٦- ومنها : ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨] قال : «واعلم : أن الشارح الإصفهاني ذكر في ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ وجهًا واحدًا، وهو : الإدغام، وجوز الروم، قال : "وحُكي الحذف على اتباع الرسم مدًّا وقصرًا ولا يصح، فإن اتباع الرسم متحد مع الإدغام". قلت : وفيه بحث، لأن الإدغام

(١) النشر : ١/ ٤٧٤، وراجع : تحفة الأنام للقبيباتي، ص٣٩٤.

(٢) حيث وقع، وأولها : البقرة : ٣١.

(٣) انظر : حدث الأماني، ص٩٧.

(٤) النشر : ١/ ٤٨٧، وراجع : تحفة الأنام للقبيباتي، ص١٦٧.

فرع وجود الهمز المبدل واوًا، والنطق بواو مشددة في حكم الواوين، والرسم بواو واحد، فبينهما تناف أصلا ونطقًا، والله سبحانه أعلم»(١).

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني هو بعينه ما نص عليه شيخه ابن الجزري(٢)، وتعقيب القاري مجرد تعليل لما ذهب إليه الإصفهاني وشيخه، ويدل على تأييد قولهما.

٧- ومنها : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥] فيه ثلاث همزات :

ففي الأولى : النقل، والسكت قبلها، وتركهما، ثلاثة.

وفي الثانية : التحقيق، وكالواو، والواو على الرسم، ثلاثة في ثلاثة : تسعة.

وفي الثالثة: كالواو، وكالياء،والياء، ثلاثة، في تسعة:سبعة وعشرون، ذكرها الجعبري(٣).

قال القاري : «ومنع الإصفهاني منها سبعة عشر : بإسقاط تسعة أوجه المعضل، وهو تسهيل الثالثة كالياء. وبعدم صحة ستة أوجه : إبدال الثانية بالواو على الرسم معللا بأن تسهيلها كالواو، ويتحد مع الرسم، وهذا بعيد جدًّا، وقال : "النقل في الأولى مع تحقيق الثانية ومع وجهي الثالثة غير موافق، فلا يصح غير العشرة"»(٤).

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني هو ما نص عليه شيخه ابن الجزري حيث ذكر الهمزات الثلاث في الكلمة وما فيها من الأوجه العشرة فقال : «فَفِي الْأُولَى : التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ، فَإِذَا حُقِّقَتْ فَيَجِيءُ فِي السَّاكِنِ قَبْلَهَا : السَّكْتُ وَعَدَمُهُ، وَإِذَا سُهِّلَتْ فَالنَّقْلُ، وَفِي الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ : التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ، وَتَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ فَقَطْ، وَفِي الثَّالِثَةِ : التَّسْهِيلُ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ بَيْنَ

(١) انظر : حدث الأماني، ص٩٧.

(٢) النشر : ١/ ٤٧٥، وراجع : تحفة الأنام للقبباني، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٧١٩.

(٤) انظر : حدث الأماني، ص٩٧.

الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ بِيَاءٍ مَحْضَةٍ، فَيَجُوزُ فِيهَا حِينَئِذٍ عَشْرَةُ أَوْجُهٍ» (١).

ثم ذكر ابن الجزري مَن نصَّ على تلك الأوجه العشرة ثم قال :

«وَلَا يَصِحُّ فِيهَا غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ. وَقَدْ أَجَازَ الْجَعْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهَا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ وَجْهًا بِاعْتِبَارِ الضَّرْبِ ... لَا يَصِحُّ مِنْهَا سِوَى الْعَشَرَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ»(٢).

فالإصفهاني هنا لم يخرج عن قول شيخه ابن الجزري رحمهما الله تعالى.

٨- ومنها : ﴿ رَءُوفٌ ﴾ (٣)، و﴿ تَؤُزُّهُمْ ﴾ [مريم:٨٣] : قال القاري : «ففيه بين بين كالواو، وروي بواو مضموم على الرسم، وضعفه الإصفهاني، لكن يرد عليه أنه صحح الوجهين في : ﴿يَطَئُونَ﴾ [التوبة:١٢٠]، و[﴿ تَطَئُوهُمْ ﴾](٤) [الفتح:٢٥]، وقال : "الحذف بالرسم كقراءة أبي جعفر، وذكر أن في ﴿رُءُوسُ﴾ [البقرة:٢٧٩، الصافات:٦٥] وجهين، وكلاهما صحيح منصوص عليهما»(٥).

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني في كلمتي : ﴿ رَءُوفٌ ﴾، و﴿يَطَئُونَ﴾ هو ما صرح به شيخه ابن الجزري حيث قال : "وَمِنَ الْمَضْمُومِ بَعْدَ الْفَتْحِ مَسْأَلَةُ (رَءُوفٌ ، وَتَؤُزُّهُمْ) وَنَحْوُهُ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، وَحُكِيَ فِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ وَاوٌ مَضْمُومَةٌ لِلرَّسْمِ وَلَا يَصِحُّ، وَأَمَّا نَحْوُ : (يَطَئُونَ ، وَيَطَؤُهُمْ، وَيَطَؤُكُمْ(٦)) فَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ الْحَذْفُ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، نَصَّ

(١) النشر : ١/ ٤٨٧، وراجع : تحفة الأنام للقبباني، ص٢٢٢ وما بعدها.

(٢) النشر : ١/ ٤٨٨-٤٨٩ ملخصًا.

(٣) حيث وقع، وأولها : البقرة : ٢٠٧.

(٤) في الحدث المطبوع : (ويطوهم)، ولم ترد في التنزيل، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب.

(٥) حدث الأماني، ص٩٧.

(٦) قوله : (وَيَطَؤُهُمْ، وَيَطَؤُكُمْ) كذا في النشر المطبوع، ولم يرد اللفظان في التنزيل، والصواب : (ج).

عَلَيْهِ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ"[1].

وعليه يتوجه اعتراض القاري إلى ابن الجزري لا إلى الإصفهاني، والقاري مطلع على النشر وهو من مراجعه في الشرح، فلا معنى لنسبة التضعيف إلى التلميذ بدل الشيخ.

٨- ومنها : ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ ، ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ ، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ ، ﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ ونحوها، قال القاري : «ففيها : سكت ونقل وتحقيق، والأخير من زوائد القصيدة على التيسير لخلاد من طريق التبصرة للمكي. وأما ما ذكره العلامة الشيخ الجزري من : "أن هذا الوجه ليس في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق، لأن أصحاب عدم السكت على اللام أجمعوا على النقل حال الوقف". قال: "ورأيت بعض المتأخرين أخذ بهذا الوجه لخلاد من ظاهر الشاطبية، وهو غير صحيح»[2] : فهو مدفوع بما ذكره تلميذه الحافظ الإصفهاني في شرحه للشاطبية حيث قال : "لكن كلامه في (النشر) مشعر بأن وجه الإدراج[3] أيضًا صحيح لخلاد من طريق التبصرة، حيث قال في باب السكت : "وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقًا، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي محمد مكي"[4]. وقال في باب وقف حمزة في المتوسطة بالزائد : "وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم وإجرائه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون وأبيه وأبي محمد مكي"[5]. إلى هنا كلام النشر. وكأنه غفل عما ذكر في البابين"»[6].

(١) النشر : ١/ ٤٨٤.

(٢) انظر : النشر : ١/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٣) أي : عدم السكت.

(٤) النشر : ١/ ٤٢٢.

(٥) النشر : ١/ ٤٣٤.

(٦) حدث الأماني، ص٩٧-٩٨.

قلت : ما ذكره ابن الجزري في باب السكت هو مجردُ ذكرِ طرقٍ لحمزةَ، وليس هو من اختياره، حيث قال عقبه : "فَهَذَا الَّذِي عَلِمْتَهُ وَرَدَ عَنْ حَمْزَةَ فِي ذَلِكَ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِ مَنْ ذَكَرْتُ، وَاخْتِيَارِي عَنْهُ السَّكْتَ فِي غَيْرِ حَرْفِ الْمَدِّ جَمْعًا بَيْنَ النَّصِّ وَالْأَدَاءِ وَالْقِيَاسِ"[1].

بَابُ حُرُوفِ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا

[٢٧٩/٢٢] وَعُذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا .:. شَوَاهِدُ حَمَّادٍ وَأَوْرِثْتُمُوا حَلاَ

ذكر القاري إعراب البيت إلى أن قال : «و(نبذتها) منوي التأخير، اسمية محذوفة الخبر، أي : كذلك، ذكره الجعبري[2]، ... وجوَّز الإصفهاني وغيرُه عطفه على ضمير (إدغامه)»[3].

قلت : ما ذهب إليه الإصفهاني وغيره هو إعراب واضح، ولا غبار عليه، وقد ذهب إليه جمع من شراح الشاطبية[4].

ومنهم من جمع بين الإعرابين، كما فعل أبو شامة حيث قال : «(ونبذتها) عطف على الهاء في (إدغامه) أي : على إدغام (عذت) وإدغام (نبذتها) شواهد حماد، أو التقدير : ونبذتها كذلك»[5].

وعلى التقدير الثاني : يكون قد فصل بالمعطوف على المبتدأ بين جزئي الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ الأول، ونظيره أن تقول : "زيدٌ في داره وعمروٌ أصحابُ بكرٍ"، فـ"زيد" مبتدأ، و"في داره" خبره أو خبر مقدم، و"أصحابُ" فاعله أو مبتدؤه، و"عمروٌ" عطف على

(١) النشر : ١/ ٤٢٢.

(٢) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٧٥٨، وإليه ذهب الفاسي في اللآلئ الفريدة : ١/ ٣٧٨.

(٣) حدث الأماني، ص١٠٥ ملخصًا.

(٤) انظر : إبراز المعاني : ٢/ ٦٤، وكنز المعاني (شرح شعلة)، ص١٦٧، العقد النضيد : ٢/ ١٢٠٩.

(٥) إبراز المعاني : ٢/ ٦٤.

"زيدٌ"[1].

والقاري أضاف إلى الإعرابين السابقين إعرابين آخرين، حيث قال : «ولا يبعد عطفه على (عذت) فيتشاركان في قيد (على إدغامه)، أو هو من باب الاكتفاء»[2]. وهي إضافة جميلة.

[٢٨٢/٢٣] وَحِرْمِيُّ نَصْرٍ صَادَ مَرْيَمَ مَنْ يُرِدْ .:. ثَوَابَ لَبِثْتَ الْفَرْدَ وَالجَمْعَ وَصَّلاَ

شرح القاري البيت مع التمثيل، ثم قال : «وخرج بقيد (مريم) : ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ ، وأغرب الإصفهاني في قوله : "الظاهر أن ذكر (مريم) تأكيد وتوضيح، لا احتراز، كما يأتي تحقيقه عند (يلهث)". أقول : وسيأتي ما يَرِدُ عليه»[3].

قلت : ما قاله القاري هو ما نص عليه الجعبري[4]، والإصفهاني لم يعتبره قيدًا، بل تأكيدًا وتوضيحًا، واستغرب القاري هنا قول الإصفهاني، وتوعد بالإيراد عليه في شرح البيت الذي فيه ذكر (يلهث)، وهو قوله :

[٢٨٤] وَفِي ارْكَبْ هُدَى بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ .:. كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثْ لَهُ دَارِ جُهِّلاَ

لكنه لم يذكر قول الإصفهاني هناك، بل ذكر إيراد أبي شامة على الناظم بأنه كان ينبغي أن يقيد (يلهث) بالثاني ليخرج عنه الأول كما قيد صاد بمريم[5]، وإجابة الجعبري عنه[6].

وعليه، فلا أرى وجه استغراب القاري لقول الإصفهاني، فهو ليس بأول من قال به بل هو مسبوق إليه، كما ذكرت من أبي شامة وغيره.

(١) انظر : العقد النضيد : ٢/ ١٢٠٩-١٢١٠ .

(٢) حدث الأماني، ص١٠٥ ملخصًا.

(٣) حدث الأماني، ص١٠٧ .

(٤) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٧٦٣.

(٥) انظر : إبراز المعاني : ٢/ ٦٨.

(٦) انظر : حدث الأماني، ص١٠٧ .

بَابُ الْفَتْحِ وَالإِمَالَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ

ذكر القاري أولا تقسيم الألف إلى : لفظ مستقيم، وهو الفتح، وإلى معوج، ويسمى إمالة وإضجاعًا، ثم ذكر تقسيم الإمالة إلى قسمين، وعرف الكبرى بقوله : ما ينحى به إلى حد لو زاد صار ياءً، ويسمى إمالة محضة وكبرى(١)، ثم قال : «قال الإصفهاني : "وكثير من المتقدمين قرؤوها بالكسر المحض أيضًا"»(٢).

قلت : ذكر القاري قول الإصفهاني هنا دون أي تعقيب عليه، ولا أرى أن هذا تعريف للكبرى من الإصفهاني، أو بيان جواز له، ولعله أراد بذلك بيان واقع وحكاية حال أو التنبيه على خطأ يقع فيه ناس من القراء المتقدمين، خصوصًا مع وجود نص صريح لشيخه في النشر لعدم جواز الكسر الخالص في الكبرى، حيث قال في تعريفها أنه : "يُقَالُ لَهُ: الْإِضْجَاعُ، وَالْبَطْحُ، وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُ : الْكَسْرُ أَيْضًا. ومعلوم أن القراء نصوا على عدم جواز الكسر الخالص في الكبرى، أي : أنه يُجْتَنَبُ مَعَهَا الْقَلْبُ الْخَالِصُ وَالْإِشْبَاعُ الْمُبَالَغُ فِيهِ"(٣).

[٢٩١/٢٤] وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ .:. أَمَالاَ ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلاَ

بين القاري معنى البيت بالتفصيل ثم قال : «قال الإصفهاني : وشبه بعضهم الألف المبدلة من التنوين بالألف المنقلبة عن الياء، وأمالوا في نحو : ﴿ خَبِيرًا ﴾ ، و﴿بَصِيرًا ﴾ في الوقف»(٤).

قلت : لم أجد هذا القول في كتب القوم، وقد بحثت عنه في (الكتاب) لسيبويه فلم أجده

(١) وهو ما ذكره الجعبري في كنز المعاني : ٢/ ٧٩٢.

(٢) حدث الأماني، ص١١٠.

(٣) النشر : ٢/ ٣٠، وانظر : الموضح للداني : ١/ ١٦٤.

(٤) حدث الأماني، ص١١١.

كذلك، وقد يعبر عن ترقيق الراء بالإمالة، حيث يرققها ورش في نحو المثالين المذكورين، ولعله أراد ذلك، والله أعلم.

[٣٠٠/٢٥] وَمَحْيَاهُمُو أَيْضًا وَحَقَّ تُقَاتِهِ .:. وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلاَ

بدأ القاري بإعراب البيت ووزنه إلى أن قال : «(وفي قد هدان) متعلق محذوف، أي : انفرد في : ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾[الأنعام:٨٠]، وهو بحذف الياء، ذكره الجعبري[١]، وذلك لتوافق قراءة الكسائي على القبض[٢]، ويجوز إتمامه، بل أولى على ما ذكره الإصفهاني، فاندفع قول أبي شامة : "صوابه في البيت بغير ياء"[٣]، والله أعلم»[٤].

قلت : كتبت كلمة (هَدَىٰنِ) في البيت بإثبات الياء (هداني)، وبحذفها – كما في المصحف – في ثنايا شرح القاري وشرح الجعبري، ويرى أبو شامة صوابها بحذف الياء في البيت، وهي كذلك في شرحه، ويرجح الإصفهاني الإتمام، أي : إثبات الياء في المتن، وهذا يشعر أنه يرى جواز الوجه الثاني – الحذف – كذلك[٥].

[٣٠٤/٢٦] وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَى وَالرِّبَا مَعَ الْ .:. قُوَى فَأَمَالاَهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلاَ

شرح القاري البيت مع التمثيل، ونبه على أن فتح الواوي الثلاثي متفق عليه في غير المذكور كذلك، ومثل له بعدة أمثلة ثم قال : «ذكره الجعبري[٦]، وتبعه الإصفهاني .... ولعله

---

(١) قال : "وليقرأ بغير ياء على القبض". كنز المعاني: ٢/ ٨١١.

(٢) القبض في العروض: حذف الخامس الساكن، مثل: ياء مفاعيلن، ليبقى: مفاعلن. انظر: التعريفات، ص١٧٢.

(٣) وتكملة قوله : "لأن قراءة الكسائي كذلك، والبيت متزن بالقبض". إبراز المعاني : ٢/ ٩٦.

(٤) حدث الأماني، ص١١٤.

(٥) وإثبات الياء فيها من حيث القراءة – وصلا – قراءة أبي عمرو وأبي جعفر، وفي الحالين قراءة يعقوب، والباقون بحذفها في الحالين. انظر: النشر : ٢/ ١٨٤.

(٦) انظر : كنز المعاني: ٢/ ٨١٦، وما ذكره القاري هو نص كلام الجعبري.

ذكره دفعًا لوهم الجهلة من الطلبة»[1].

قلت : ذكر القاري هنا قول الإصفهاني تبعًا للجعبري مع التعليل، وهو أمر واضح لا غموض فيه.

[٣٠٩/٢٧] رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الاِسْراءِ ثَانِيًا .:. سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلاَ

شرح القاري البيت مع الإعراب والتمثيل ثم قال: «و(سدى) لـ(سديان) لا لـ(أسديت): أهملت، كما قاله السخاوي[2]، وتبعه أبو شامة[3]، إذ لا دلالة في المزيد على أصل المجرد. وقيل : واوي، فللفاصلة، ذكره الجعبري[4]، وتبعه الإصفهاني، والأولى للرسم ليشمل شعبة»[5].

قلت : بين القاري أن كلمة : ﴿ سُدًى ﴾ [القيامة:٣٦] ممالة للكسائي لأنها يائية على قول السخاوي وأبي شامة، وعلى قول الجعبري واوية فتكون إمالتها لكونها فاصلة في الآية، وتبعه في ذلك الإصفهاني.

[٣٠٩/٢٨]- رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الاِسْراءِ ثَانِيًا .:. سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلا

(١) حدث الأماني، ص١١٥.

(٢) قال السخاوي: وأما (سدى) فهو من ذوات الياء، من قولك: أسديت الشيء إذا أهملته. فتح الوصيد:٢/ ٤٣٤، وانظر : البحر المحيط : ١٠/ ٣٤٢، الدر المصون : ١٠/ ٥٨٤، وذهب البعض إلى أنه واوي، قال ابن عاشور : "وَهُوَ اسْمٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ، يُقَالُ: إِبِلٌ سُدًى، وَجَمَلٌ سُدًى، وَيُشْتَقُّ مِنْهُ فِعْلٌ فَيُقَالُ: أَسْدَى إِبِلَهُ وَأَسْدَيْتُ إِبِلِي، وَأَلِفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ". التحرير والتنوير:٢٩/ ٣٦٥، وانظر: مقاييس اللغة : ٣/ ١٥٠، وذكر الزبيدي أنه (واوي يائي) وذكر اشتقاقاته على كلا الأصلين. انظر : تاج العروس : ٣٨/ ٢٥٥ وما بعدها.

(٣) انظر : إبراز المعاني : ٢/ ١٠٤.

(٤) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٨٢٤.

(٥) حدث الأماني، ص١١٧.

٣١٠ – وَرَاءُ تَرَاءَى فازَ فِي شُعَرَائِهِ .:. وَأَعْمَى فِي الاِسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ اَوَّلاَ

شرح القاري البيتين، وذكر أن الناظم فرق بين كلمتي: ﴿أَعْمَىٰ﴾ من: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [الإسراء:٧٢] بذكرهما في بيتين، وقال : «وكان يمكنه أن يقول:

رمى صحبة أعمى وفي الإسراء ثانيا .:. وأعمى في الإسراء حكم صحبة أولا

وراء تراءا فاز في شعرائه .:. سوى وسدى في وقف صحبة وصلا

ثم رأيت الإصفهاني غيَّره بقوله :

وأعمى في الاسراء أولا حكم صحـ .:. ـبة وراء تراءَا بالإمالة فصلا

وقد سبقه أبو شامة به، وقال[١]: "ولو لا أن همزة (تراءا) لا تمال إلا في الوقف لقلت :

.... .:. وراء تراءا فاز والهمز شمللا"[٢]

فكان حقه أن ينسبه إليه، فإن فضل المتقدم عليه»[٣].

قلت : واضح أن القاري انتقد الإصفهاني هنا لعدم نسبة التعديل إلى من سبقه به، وذلك من باب أداء الأمانة العلمية، ولكن في تعقبه للإصفهاني نظر، حيث إن الفرق بين التعديلين كبير.

[٣١٢/٢٩] نَأَى شَرْعُ يُمْنٍ بِاخْتِلاَفٍ وَشُعْبَةٌ .:. فِي الاِسْرَا وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءُ سَنًا تَلاَ

شرح القاري البيت إعرابًا ومعنىً ثم قال : «وذكر الإصفهاني : "أن إمالة السوسي من طريق فارس بن أحمد، وقد انفرد به وتبعه الناظم". انتهى»[٤].

(١) أي : أبو شامة.

(٢) انظر : إبراز المعاني : ٢/١٠٨.

(٣) حدث الأماني، ص١١٧.

(٤) حدث الأماني، ص١١٨.

قلت : ما ذكره الإصفهاني هو ما نص عليه ابن الجزري في النشر حيث قال : «وَانْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى وَجْهَيْهِ عَنِ السُّوسِيِّ بِالْإِمَالَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ» (١).

والمحققون على عدم الأخذ بما ذكره الناظم من الخلاف للسوسي في إمالة الهمزة، ويرون ذلك مردودًا لا يقرأ به ولا يعول عليه، ولذلك قال ابن الجزري : «وَأَجْمَعَ الرُّوَاةُ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ عَلَى الْفَتْحِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا»(٢).

[٣١٣/٣٠] إِنَاهُ لَهُ شَافٍ وَقُلْ أَوْ كِلاَهُمَا .:. شَفَا وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمَيَّلاَ

شرح القاري البيت إعرابًا ومعنىً وذكر أقوال القراء في كلمة ﴿ كِلْتَا ﴾ [الكهف:٣٣] من حيثُ الفتحُ والإمالةُ وقفًا عليها، ثم قال : «وأجاز مكيٌّ الوجهين على المذهبين. أقول : لا يظهر وجه الإمالة على قول الكوفيين من أن ألفه للتثنية، ولعله أراد بالمذهبين : مذهب حمزة والكسائي، ومذهب أبي عمرو. ثم رأيت الإصفهاني صرح به، وقال : "يعني عن حمزة والكسائي بالفتح في الوقف، وعن أبي عمرو بين بين". وقال : "الظاهر أن يكون عن ورش وجهان، وإن كان في مذهب مكي عند الفتح في غير رؤوس الآي بناء على أن وزنه (فِعْلى)"» (٣).

قلت : لم يذكر مكي في التبصرة إلا الفتحَ للأخوين لأن ألف ﴿ كِلْتَا ﴾ للتثنية على مذهب الكوفيين، والتقليلَ لأبي عمرو لأنها على وزن (فِعلى) فألفها للتأنيث عند البصريين(٤). وهو ما

(١) النشر : ٢/ ٤٤.

(٢) المرجع السابق، وانظر : إبراز المعاني : ٢/ ١٠٩، إتحاف فضلاء البشر : ٢/ ٢٠٤، الوافي في شرح الشاطبية، ص١٤٧.

(٣) انظر : حدث الأماني، ص١١٩.

(٤) انظر : التبصرة، ص٣٩٧-٣٩٨.

نقله عنه ابن الجزري في النشر حيث قال : «وَقَالَ مَكِّيٌّ : يُوقَفُ لِحَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهَا أَلِفُ تَثْنِيَةٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَلِأَبِي عَمْرٍو بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ لِأَنَّهَا أَلِفُ تَأْنِيثٍ. انْتَهَى»(١).

أما ما ذكره مكي من الأخذ بالوجهين لاحتمال الوجهين فهو ما ذكره في الكشف(٢)، وهو كتاب دراية، لا كتاب رواية كالتبصرة، وقد يكون أراد بذلك – والله أعلم – الأخذ بالمذهبين : المذهب الكوفي، وهو الفتح لحمزة والكسائي لكون ألفها للتثنية، والمذهب البصري، وهو التقليل لأبي عمرو لكونه من أئمة البصريين ولكون الكلمة على وزن (فعلى) فألفها للتأنيث.

وقد ذكر ابن الجزري كلا المذهبين نقلا عن أبي عمرو الداني فقال : «أَمَّا ﴿ كِلْتَا ﴾ فَالْوَقْفُ عَلَيْهَا لِأَصْحَابِ الْإِمَالَةِ يُبْنَى عَلَى مَعْرِفَةِ أَلِفِهَا. وَقَدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِيهَا فَذَكَرَ الدَّانِيُّ فِي الْمُوَضَّحِ، وَجَامِعِ الْبَيَانِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ قَالُوا : هِيَ أَلِفُ تَثْنِيَةٍ. وَوَاحِدُ كِلْتَا :كِلْتَ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : هِيَ أَلِفُ تَأْنِيثٍ، وَوَزْنُ كِلْتَا : فِعْلَى – كَإِحْدَى، وَسِيَا – وَالتَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، وَالْأَصْلُ : كِلْوَى. قَالَ : فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْإِمَالَةِ لِأَصْحَابِ الْإِمَالَةِ، وَلَا بِبَيْنَ بَيْنَ لِمَنْ مَذْهَبُهُ ذَلِكَ، وَعَلَى الثَّانِي: يُوقَفُ بِذَلِكَ فِي مَذْهَبِ مَنْ لَهُ ذَلِكَ. قَالَ : وَالْقُرَّاءُ وَأَهْلُ الْأَدَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ ... وَالْوَجْهَانِ جَيِّدَانِ وَلَكِنِّي إِلَى الْفَتْحِ أَجْنَحُ، فَقَدْ جَاءَ بِهِ مَنْصُوصًا عَنِ الْكِسَائِيِّ سَوْرَةُ بْنُ الْمُبَارَكِ(٣) فَقَالَ : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف:٣٣] بِالْأَلِفِ، يَعْنِي : بِالْفَتْحِ فِي الْوَقْفِ»(٤).

وعلى هذا، فالإصفهاني لم يخرج عما رجحه شيخه ابن الجزري، والله أعلم.

(١) النشر : ٢/٧٩.

(٢) انظر : الكشف : ١/ ٢٠٢.

(٣) من تلامذة الكسائي، ولم يذكر تاريخ وفاته. ترجمته في : الغاية : ١/ ٣٢١.

(٤) النشر : ٢/٧٩ باختصار.

[٣١٤/٣١] وَذُو الرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا .:. كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمِّلاَ

[٣١٥/٣٢] وَلَكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا .:. لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلاَ

تكلم القاري على كل بيت لحاله بالتفصيل، وبين في المراد من البيتين رأي السخاوي ومن تبعه في ذلك، ثم ذكر أن الاستثناء (غير ما ها فيه) غير راجع إلى جميع ما ذكر في البيتين، وذكر أن ذلك اختيار أبي شامة، وقد نظم هو بيتين في ذلك(١)، «واختاره الإصفهاني – تلميذ الشيخ الجزري، خاتمة القراء – أيضًا»(٢).

قلت : لقد اختلف الشراح في المراد من البيتين، وما اختاره الإصفهاني هنا – تبعا لاختيار أبي شامة – هو الصواب، وخلاصة البيتين على الراجح : أن ورشا يقلل الألفات الواقعة بعد راء قولا واحدًا سواءٌ كانت رأس آية أم لا، وسواءٌ اقترن بالألف ضمير المؤنث أم لا. واستثنى له من ذلك ألف ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ﴾ فله فيها الفتح والتقليل، ويقلل الألفات التي هي رءوس آي، ولم تقع بعد الراء ولم تقترن بالضمير قولا واحدًا أيضًا، ويقلل الألفات التي لم تكن رءوس آي ولم تقع بعد راء، والألفات التي هي رءوس آي واقترنت بالضمير ولم تقع بعد راء بخلاف عنه، فله في كلا النوعين: الفتح والتقليل(٣).

[٣١٧/٣٣] وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا .:. وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلاَ

قال القاري بعد ما شرح البيت : «وليست الهمزة(٤) رمزًا لأنها من تتمة القراءة، ولو قال : (عَلَى) لنص على عدم رمزيته. كذا ذكره الجعبري(٥)، وتبعه الإصفهاني.... ثم رأيت أبا شامة

(١) ينظر البيتان في : إبراز المعاني : ٢/ ١٢٠.

(٢) حدث الأماني، ص١٢٠.

(٣) هذا ملخص ما قاله المحققون من الشراح. انظر : إبراز المعاني : ٢/ ١١٩، الوافي للقاضي، ص١٤٩.

(٤) من قوله : (العُلا).

(٥) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٨٤٠.

سبقهما بقوله: "ولو قال : (يا أسفى عَلَى) لكان أحسن، لأنه لفظ القرآن"[1]»[2].

قلت : يظهر هنا بوضوح أن الإصفهاني غالبًا يتبع في أقواله من سبقه.

[٣٢٣/٣٤] وَمَعْ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِبَائِهِ .:. وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلاَ

بدأ القاري بإعراب البيت فقال : «(الكافرين) منصوب مقدَّر، و(مع كافرين) حاله أيضًا، والهاء للكافرين مبنًى، ولهما معنًى. وأبعد الإصفهاني حيث قال : "ضمير المجرور راجع إلى أحدهما لفظًا، وإليهما معنًى»[3].

قلت : يقصد الإصفهاني أن الضمير المفرد المجرور في البيت : (بيائه) راجع إلى أحد اللفظين : (كافرين)، و(الكافرين) لفظًا، وإلى كلا اللفظين معنًى.

والإشكال هنا عدم تعيين الإصفهاني أحد اللفظين، بينما عيَّن القاري وقبله الجعبري[4] لفظًا أقربَ مذكورٍ، وهو (الكافرين) المعرف بأل، وأنه يرجع إلى كلا اللفظين معًا معنًى.

ولعل الأوجه الإعرابية التي ذكرها السمين الحلبي هي أوضح وأولى حيث قال : "و(بيائه) حال منه، أي : ملتبسًا بيائه، وكان حقه أن يقول : (بيائهما) لأنه شرط في اللفظين أعني : المعرف والمنكر، وإنما وحده لأنه لفظ واحد تغاير تعريفًا وتنكيرًا، أو يكون قد حذف من الأول لجلالة الثاني عليه أو بالعكس ... ويجوز أن يكون (الكافرين) هو مفعول الفعل المقدر، ويكون (مع كافرين) حالا من (الكافرين) أيضًا، فيكون انتصب عنه حالان، وهو جائز عند الجمهور"[5].

(١) إبراز المعاني : ٢/ ١٢٤.

(٢) حدث الأماني، ص١٢٠-١٢١ باختصار.

(٣) حدث الأماني، ص١٢٣.

(٤) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٨٥١.

(٥) العقد النضيد، ص١٩٤ ملخصا، تحقيق : أحمد الحريصي، رسالة الماجستير.

ثم واصل القاري إعراب البيت وقال : «(بخلف) حال الفاعل، لا المفعول، كما في شرح الجعبري(١)، وتبعه الإصفهاني، فإنه يوهم حينئذ أن يكون الخلاف للمذكورَين، والحال أن الخلاف للثاني فقط»(٢).

قلت : إن كان المراد من المفعول كلمة : (هار) - كما في كنز الجعبري - فتعقيب القاري في محله، ولكن يمكن أن يُخَرَّجَ على إعراب الفاسي في اللآلئ الفريدة حيث اعتبره حالا من مفعول محذوف على تقديرين(٣)، وهما : أن يجعل الحذف من الأول، أي : روى إمالةَ هارٍ مروٍ، أو من الثاني : أي : هارٍ روى مروٍ إمالتَه(٤). ولعل أفضل تخريج لذلك هو ما ذكره السمين الحلبي حيث قال : «قوله : (بخلف) : صفةٌ لـ "مُرْوٍ"، أي ذلك المروي ملتبس بخلف لأنه ناقل له»(٥).

[٣٣١/٣٥] وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ .:. وَخُلْفُهُمُ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصِّلاَ

شرح القاري البيت بالتفصيل، ثم ذكر للإصفهاني عدة أقوال، منها قوله :

«ثم رأيت الإصفهاني ذكر : «أن واو (وفي الكافرون) يصلح للفصل(٦)، وواو (وخلفهم) للعطف، فيلزم منه : أن إمالة (عابدون وعابد) ينضم إلى إمالة (الناس) المجرور لأبي عمرو، فلو قال: (كذا عابدون الكافرون وعابد) زال الإشكال بالكلية، وجزء مفاعيلن خلص من

(١) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٨٥١.

(٢) حدث الأماني، ص١٢٣.

(٣) اللآلئ الفريدة : ١/ ٤٢٦.

(٤) كذا وضحَ التقديرينِ السمينُ الحلبي في : العقد النضيد، ص١٩٥.

(٥) المرجع السابق.

(٦) وبه قال أبو شامة كذلك، انظر : إبراز المعاني : ٢/ ١٣٩.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

القبض». انتهى[1].

قلت : يلاحظ هنا أن القاري أراد ذكر إعراب الإصفهاني للبيت وتعديله فيه لإزالة الإشكال المذكور فيه بالكلية، وقد سبقه في ذلك أبو شامة حيث قال : "ولو قال : وفي الكافرون عابدون وعابد .:. له خلفهم في الناس ... لخلص من ذلك الإيهام، ولا يحتاج إلى واو فاصلة في (خلفهم) لعدم القرينة، كما قال بعد هذا : حمارك والمحراب" [2].

لكن القاري عقب الإصفهاني بقوله : «ولا يخفى أنه يبقى توهم دخول ﴿ٱلْكَفِرُونَ﴾ لاحتمال حذف العاطف، ولا يدفعه التقديم والتأخير؛ لأن الوزن من موجبات التغيير في التعبير» [3].

ولإزالة الإيهام والإشكال عدل القاري البيت بنفسه حيث قال : «فإنه قد يتوهم منه أن الإمالة واقعة في لفظ : ﴿ٱلْكَفِرُونَ﴾ أيضًا، وقد يتوهم أن المميل أبو عمرو في : ﴿عَٰبِدُونَ﴾، و﴿عَابِدٌ﴾ بلا خلاف، مع الخلاف في : ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور، فقلت :

له عابد مع عابدون بكافرون في .:. الناس حال الجر طال وفصلا

أي : طال الكلام وفصل المرام» [4].

وواضح أن تعديل القاري أولى من تعديل أبي شامة والإصفهاني، والله أعلم.

ومنها قوله : «وذكر الإصفهاني : "أن إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ عن السوسي غير مشهور، بل وفي كتب[5] من كتب الخلاف غير مسطور، وهو في التيسير عن الدوري مذكور، وقد صرح به في

(١) حدث الأماني، ص١٢٥.

(٢) إبراز المعاني : ٢/ ١٣٩ بشيء من التصرف.

(٣) حدث الأماني، ص١٢٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) (وفي كتب) كذا في المطبوع والمخطوط، ولعل الصواب : (وفي كتاب)!.

جامع البيان حيث قال : "واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اطلاعهم ووفور معرفتهم"[1]. ومن العلوم أن مراده بـ (أهل العراق) : الدوري". ثم قال الإصفهاني : "وسائر الناس في قراءة أبي عمرو برواية الدوري وغيره على الفتح، وأجمع عليه أهل العراق والشام ومصر والمغرب، والله أعلم"»[2].

قلت : ما ذكره الإصفهاني هنا هو ما ذكره شيخه في النشر، حيث قال : «وَأَمَّا (النَّاسِ) فَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، فَرَوَى إِمَالَتَهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَسْنَدَ رِوَايَةَ الدُّورِيِّ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيِّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ الْمَذْكُورِ، وَقَالَ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ : وَأَقْرَأَنِي الْفَارِسِيُّ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي طَاهِرٍ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ النُّونِ مِنَ النَّاسِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ حَيْثُ وَقَعَ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ رِوَايَةُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْيَزِيدِيِّ وَأَبِي حَمْدُونَ وَابْنِ سَعْدُونَ، وَغَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ كَانَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ. قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ : وَاخْتِيَارِي فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْإِمَالَةَ الْمَحْضَةَ فِي ذَلِكَ لِشُهْرَةِ مَنْ رَوَاهَا عَنِ الْيَزِيدِيِّ وَحُسْنِ اطِّلَاعِهِمْ وَوُفُورِ مَعْرِفَتِهِمْ. ثُمَّ قَالَ : وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ عَلَى الْفَارِسِيِّ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَبِهِ آخُذُ ... ، وَرَوَاهُ الْهُذَلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَرَوَى سَائِرُ النَّاسِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، وَغَيْرِهِ الْفَتْحَ، وَهُوَ الَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ، وَالشَّامِيُّونَ، وَالْمِصْرِيُّونَ وَالْمَغَارِبَةُ، وَلَمْ يَرْوُوهُ بِالنَّصِّ عَنْ أَحَدٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَمْرٍو إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْيَزِيدِيِّ وَسِبْطِهِ أَبِي جَعْفَرٍ

(١) جامع البيان للداني : ٢/ ٧٣٧.

(٢) حدث الأماني، ص١٢٥.

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عِنْدَنَا مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَرَأْنَا بِهِمَا، وَبِهِمَا نَأْخُذُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ»[1].

وعلى هذا، فالوجهان اللذان ذكرهما ابن الجزري عن الدوري هما من طريق النشر وطيبته، لا من طريق التيسير والشاطبية، وهو الذي يراه الإصفهاني كذلك، ولذلك نقل عنه القاري قوله : «ثم قال[2] : ولو قال عوض (حصلا) : (طفلا) ما ورد الإشكال» [3].

[٣٣٤/٣٦] وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا.:. إِمَالَةَ مَا لِلكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلاَ

شرح القاري البيت بالتفصيل ثم قال : «قال الإصفهاني : وكان يمكن الناظم أن يجعل البيتين واحدًا ويقول : ولا يمنع الإسكان وقفًا ومدغمًا .:. إمالة ما في الوصل للكسر ميلا»[4].

قلت : ذكر القاري هنا تعديل الإصفهاني لبيت الشاطبي المذكور، وهو تعديل جيد، إلا أنني لم أفهم غرضه من قوله : (البيتين)، ولعله يقصد بذلك تكملة البيت التالي :

[٣٣٥] وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ .... والله أعلم!

[٣٣٨/٣٧] مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَرِّهِ .:. وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًا تَزَيَّلاَ

أطال القاري في شرح هذا البيت، ثم تكلم على ألف ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون : ٤٤] هل هي مبدلة من التنوين أم أنها للإلحاق، فعلى الأول لا تجوز إمالته في الوقف على مذهب أبي عمرو، وعلى الثاني جاز على مذهبه، ثم قال : «وقال الإصفهاني : "إن نصوص أكثر أئمتنا تقتضي الفتح لأبي عمرو، وإن كان ألفه للإلحاق لأنه مرسوم بالألف، وأبو محمد مكي وصاحب العنوان وغيرهما شرطوا في إمالة ذوات الراء لأبي عمرو أن يكون ألفه مرسومًا بالياء،

(١) النشر : ٢/٦٢-٦٣ باختصار.

(٢) أي : الإصفهاني.

(٣) حدث الأماني، ص١٢٦.

(٤) حدث الأماني، ص١٢٦.

ومرادهم بهذا القيد إخراج ﴿تَتْرَا﴾، ونحن قرأنا بالفتح والإمالة على شيخنا ابن الجزري رحمه الله"»[1].

قلت : ما ذكره الإصفهاني هو ما نص عليه شيخه ابن الجزري حيث قال : "وَأَمَّا ﴿تَتْرَا﴾ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ نَوَّنَ[2] فَيَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ، فَتُجْرَى عَلَى الرَّاءِ قَبْلَهَا وُجُوهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةُ رَفْعًا، وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ لِلْإِلْحَاقِ أُلْحِقَتْ بِـ"جَعْفَرٍ" نَحْوَ : أَرْطَى، فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا تَجُوزُ إِمَالَتُهَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو، كَمَا لَا تَجُوزُ إِمَالَةُ أَلِفِ التَّنْوِينِ نَحْوَ: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[البقرة:٢٠٠] ... ، وَعَلَى الثَّانِي : تَجُوزُ إِمَالَتُهَا عَلَى مَذْهَبِهِ لِأَنَّهَا كَالْأَصْلِيَّةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ. قَالَ الدَّانِيُّ : وَالْقُرَّاءُ وَأَهْلُ الْأَدَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ[3]، وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ آخُذُ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ وَسَائِرِ الْمُتَصَدِّرِينَ. انْتَهَى[4]. وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ[5]، وَنُصُوصُ أَكْثَرِ أَئِمَّتِنَا تَقْتَضِي فَتْحَهَا لِأَبِي عَمْرٍو وَإِنْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ مِنْ أَجْلِ رَسْمِهَا بِالْأَلِفِ، فَقَدْ شَرَطَ مَكِّيٌّ وَابْنُ بَلِّيمَةَ، وَصَاحِبُ الْعُنْوَانِ، وَغَيْرُهُمْ فِي إِمَالَةِ ذَوَاتِ الرَّاءِ لَهُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ مَرْسُومَةً يَاءً، وَلَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا إِخْرَاجَ ﴿تَتْرَا﴾، وَاللهُ أَعْلَمُ»[6].

وعلى هذا، فالإصفهاني لم يخرج عن رأي شيخه ابن الجزري، والقاري ذكر قول

(١) حدث الأماني، ص١٢٩.

(٢) وهم : أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو. انظر : النشر : ٢/ ٣٢٨.

(٣) أي الفتح.

(٤) انظر : جامع البيان للداني : ٢/ ٧٦٢.

(٥) يقصد قوله : ٣٣٧ - وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا .:. وَنَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

٣٣٨ - مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَرِّهِ .:. وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًا تَزَيَّلاَ

(٦) النشر : ٢/ ٨٠ باختصار.

الإصفهاني هنا تأييدًا لما ذهب إليه حيث نص الإصفهاني على أنه قرأ على شيخه ابن الجزري بالوجهين.

بَابُ مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ فِي إِمَالَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ

[٣٤١/٣٨] أَوِ الْكَسْرِ وَالإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ .:. وَيَضْعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلاَ

شرح القاري هذا البيت والذي بعده، ثم ذكر أنه إن انفتح ما قبل أحد حروف (أكهر) مباشرًا فوجهان: الفتح، وهو الأصل، والإمالة، وهو ضعيف، ثم قال: «لكن لو قال – أي: الناظم – كما قال الإصفهاني : (وفيما سواه الفتح يوجد أفضلا) لكان أفضلا، لأن إمالة ما بعد الفتح والضم أيضًا صحيح، كما نقل من كلام الداني[١]، غاية ما في الباب أنه بعد الكسر والياء الساكنة أصح»[٢].

قلت : إمالة أحد حروف (أكهر) بعد الفتح أو الضم هي على ما يسمى بالمذهب الإجمالي، وهو مرجوح كما صرح به الناظم في الشطر الثاني، وبه يتعلق تعديل الإصفهاني المذكور، والمختار هو ما يسمى بالمذهب التفصيلي[٣].

(١) انظر : التيسير، ص١٩٠-١٩١.

(٢) حدث الأماني، ص١٣١.

(٣) انظر : النشر : ٢/ ٨٥ .

[٣٤٥/٣٩] وَفَخَّمَهَا فِي الأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمْ .:. وَتَكْرِيرِهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاَ

شرح القاري البيت بالتفصيل وذكر في أثنائه قولين للإصفهاني :

الأول : تكلم على ﴿ إِرَمَ ﴾ ترقيقًا وتفخيمًا ثم قال : «ونَصُّ الناظمِ عليه يُعَيِّنُ ترقيقَ : ﴿عُزَيْرٌ﴾ أخذًا بظهور عربيته لظهور الاشتقاق، وأجاز أبو حاتم عجميته، فيتجه فيه خلاف. ذكره الجعبري[١]، وتبعه الإصفهاني، وقال : "ترقيقه أكثر وأظهر"»[٢].

قلت : ما أشار إليه الجعبري من الخلاف في لفظ ﴿عُزَيْرٌ﴾ وتبعه فيه الإصفهاني، غير مأخوذ به قراءةً، بل حكمها : الترقيق قولا واحدًا، ولذلك مثَّل به ابن الجزري في النشر ضمن الراءات المضمومة التي تقع بعد ياءٍ ساكنةٍ آخرةً، وذكر أنه رَوَى بَعْضُهُمْ تَفْخِيمَهَا، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ. وَرَوَى جُمْهُورُهُمْ تَرْقِيقَهَا، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ الْخَاقَانِيِّ وَأَبِي الْفَتْحِ، وَنَقَلَهُ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَصْحَابِ وَرْشٍ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ، وَالْمَغَارِبَةِ، ثم قال : (قُلْتُ) : «وَالتَّرْقِيقُ هُوَ الْأَصَحُّ نَصًّا وَرِوَايَةً وَقِيَاسًا، وَاللهُ أَعْلَمُ»[٣].

الثاني : ذكر القاري حكم الراء المكررة عند ورش، نحو : ﴿ ضِرَارًا ﴾ ، و﴿مِّدْرَارًا﴾ ...، ثم قال : «قال الإصفهاني : "إن قلت : راء ﴿تَحْرِيرُ﴾ و﴿قَطْرِيرًا﴾ وكذا ﴿حَرِيرٌ﴾ كان ينبغي أن يفخم إذ يصدق عليه أنه مكرر. فالجواب : أن التكرير ينبغي أن يكون بعد تحقق سبب الترقيق، وهو هنا : ياء ساكنة ليس بعدها تكرير". أقول[٤]: والأظهر أن يقال : تفخيم

(١) انظر : كنز المعاني : ٢/ ٨٩٥.

(٢) حدث الأماني، ص١٣٣.

(٣) النشر : ٢/ ١٠٠.

(٤) القائل هو القاري.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

الأول بعد تحقق سبب ترقيقه عنده بناءً على تفخيم الثاني عند الكل، والثاني هنا مرقق على أصله، على أن الضعيف يتبع القوي لا العكس»[1].

قلت : جواب الإصفهاني في محله وصواب، حيث إنه أجاب على ما يخص الكلمات الثلاث المذكورة في الإيراد، وذلك بناء على القاعدة المعروفة عند الأزرق فيها، حيث يرققها إن وقعت بعد ياء ساكنة[2]. وجواب القاري مبنيٌّ على مقارنتها بالمسألة الأولى، وهي تفخيم الراءات المكررة في نحو : ﴿ضِرَارًا﴾ ، و﴿مِّدْرَارًا﴾ ... ، فلا داعي للتعقب، والله أعلم.

[٣٤٦/٤٠] وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ .:. لَدى جِلَّةِ الأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلاَ

شرح القاري البيت بالتفصيل وبيَّن وجهَي التفخيم والترقيق في : باب (ذكرًا) عند أصحاب ورش، ثم قال : «وأما قول الجعبري : إن "المفتوحة والمضمومة تعميم لعموم الحكم"[3]. ثم قوله : "ومثالَا النظم دلَّا على العموم، فـ : ﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء : ٥٠] مثال المضمومة، ونصبها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد"[4]. فمدفوع، وإن كان سبقه أبو شامة في ذلك[5].

(١) حدث الأماني، ص١٣٣.

(٢) انظر : النشر : ٢/ ٩٣ وما بعدها.

(٣) قال الجعبري في شرح البيت : "أي : إذا أحال بين الراء المفتوحة والمضمومة المنونتين وبين الكسرة المؤثرة ساكن غير ياء ... فلورش فيهما وجهان ... ". ثم قال : فقولنا : "المفتوحة والمضمومة تعميم لعموم الحكم، وخصه الشارح الأول بالمفتوحة، ومثالاَ النظم دلاً على العموم... ". كنز المعاني : ٢/ ٨٩٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر : إبراز المعاني : ٢/ ١٦٥-١٦٦.

ثم رأيت الإصفهاني تعجب من صنيع الجعبري وبمجمله[1] في كلام الشاطبي حيث غفل أن مَن مذهبه التفخيم لم يفرق بين : ﴿ذِكْرٌ﴾، و﴿بِكْرٌ﴾، و﴿سِحْرٌ﴾، و﴿شَاكِرٌ﴾، و ﴿قَادِرٌ﴾، و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ ، و﴿يَغْفِرُ﴾، و﴿يَقْدِرُ﴾ »[2].

قلت : تعجَّب قبل الإصفهانيِّ شيخُه ابنُ الجزريِّ حيث قال في النشر : «قلت : وقد أخذ الجعبري هذا منه – أي من أبي شامة – مسلَّمًا فغلَّط الشاطبي في قوله : (وتفخيمه ذكرا وسترا وبابه) حتى غيَّر البيت ... وهذا كلامُ مَن لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات ...»[3].

[٣٥١/٤١] وَيَجْمَعُهَا قِطْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ .:. بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلاَ

شرح القاري البيت بالتفصيل ثم قال : «وأما قول الإصفهاني : "إن إجراء الوجهين في : ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة:١٢٢] حال الوقف عليه للكسائي على القول بإمالة ما قبله ليس عليه نص معلوم". ففيه : أن هذا قياس مع الفارق، فإن الكسرة حينئذ عارضة بالوقف، بخلاف : ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء:٦٣] فإن الخلاف فيه ثابت وقفًا ووصلاً»[4].

قلت : ما قاله الإصفهاني هو ما نص عليه شيخه ابن الجزري في النشر، حيث ذكر الوجهين في كلمة : ﴿ فِرْقٍ﴾ ، ثم قال : "وَالْقِيَاسُ إِجْرَاءُ الْوَجْهَيْنِ فِي ﴿فِرْقَةٍ﴾ حَالَةَ

(١) كذا في المطبوع، وأراه تصحيفًا، وفي المخطوط (ق١٤٦/ ب) : (وتمحمله)، ولعله أراد : وتحامله، وهو : تكلّف الشَّيْء على مشقة، تَحامَل عَلَيْهِ : كَلَّفَه مَا لَا يُطِيقُ. انظر : الصحاح : ٤/ ١٦٧٨، تاج العروس : ٢٨/ ٣٤٣، والله أعلم.

(٢) حدث الأماني، ص١٣٤.

(٣) النشر : ٢/ ٩٥-٩٦ باختصار.

(٤) حدث الأماني، ص١٣٦.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

الْوَقْفِ لِمَنْ أَمَالَ هَاءَ التَّأْنِيثِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهَا نَصًّا، وَاللهُ أَعْلَمُ"[1].

وعليه، فتعقب القاري للإصفهاني في الحقيقة يعتبر تعقبًا لابن الجزري، ويؤخذ من كلام المتولي أنه يؤيد القاري حيث علق على قول ابن الجزري فقال : "ويرد على هذا القياس أن الشاطبي رحمه الله جزم بتفخيم الراء التي بعدها حرف استعلاء مطلقًا لكل القراء إلا في ﴿ فِرْقٍ ﴾ فإنه حكى فيه خلافًا، فبقيت ﴿فِرْقَةٍ ﴾ داخلةً في العموم، فحكمها التفخيم كنظائرها، ومن قال بالوجهين فيها تنزيلا للإمالة منزلة الكسرة المحضة يلزمه أن يقول بهما في ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ ﴾ لورش من طريق الشاطبي من باب أولى لكسر حرف الاستعلاء"[2].

[٣٥٢/٤٢] وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ ... فَفَخِّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَذِّلاَ

أعرب القاري البيت وبين معناه ... ثم بدأ يشرح ما يتعلق بالساكنة المكسور ما قبلها ... إلى أن قال : «والمنفصل اللازم : ما كان في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر، نحو : ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [مريم:٢٨] [لورش][3] فحسب. كذا قاله الجعبري[4]، وتبعه الإصفهاني»[5].

ثم عقب عليهما قائلا: «وفاتهما -وكذا غيرهما من الشراح- المثال للجماعة، وهو: ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ ﴾ [النور: ٥٥]» [6].

قلت : ما ذهب إليه الجعبري وتبعه فيه الإصفهاني صواب لا غبار عليه، وتعقب القاري

(١) النشر : ٢/١٠٣-١٠٤.

(٢) الروض النضير، ص٤١٧-٤١٨.

(٣) زيادة لازمة للسياق من : (كنز المعاني : ٢/٩٠٩) ليست في الحدث المطبوع ولا في المخطوط.

(٤) انظر : المرجع السابق.

(٥) حدث الأماني، ص١٣٧.

(٦) حدث الأماني، ص١٣٧.

كان من أجل ما فاتها من التمثيل لغير ورش، وهو استدراك في محله، والله أعلم.

[٣٥٣/٤٣] وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ .:. بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ

شرح القاري البيت بكامله مع بيان الإعراب وذكر أقوال القراء في الراء الواقعة قبل الكسرة أو الياء ثم قال : «قال الإصفهاني - تبعًا للسخاوي[1] - : وأجمعوا على تفخيم ﴿ تَرْمِيهِم ﴾ [الفيل:٤]، و﴿ فِي ٱلسَّرْدِ ﴾[سبأ:١١]، و﴿ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ﴾، و﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ ونحوها. ... ولا فرق بينها وبين : ﴿ٱلْمَرْءِ ﴾، وكون الهمزة حرف شديد يوجب التفخيم، لا الترقيق، ولهذا يكون سبب المد للقدرة على الشدة»[2].

(١) لم أعثر على هذا النص للسخاوي في فتح الوصيد، ولعله يقصد قوله قبل نهاية البيت الأخير من الباب: "وأجمعوا أيضًا على تفخيمها إذا انفتح ما قبلها أو انضم نحو : ژ گ گ ژ ، ونحو : ژ ۈ ژ ۇ ژ ". فتح الوصيد: ٢/ ٥٠٦.

(٢) حدث الأماني، ص١٣٧ باختصار.

الخـاتِمـَة

أسأل الله تعالى حسنها، وبعد : فمن خلال هذه الرحلة الموجزة مع أقوال الإمام طاهر بن عرب الإصفهاني استنتجت فوائد أجملها فيما يلي :

١. تحقق لي دون أدنى شك وريب أن للإمام الإصفهاني شرحًا للشاطبية، وقد صرح بذلك الإمام القاري فيما أورده من أقواله في ثنايا شرحه للشاطبية في أكثر من موضع.

٢. وأن هذا الشرح كان موجودًا إلى عصر الإمام علي بن سلطان القاري حيث استفاد منه في شرحه للشاطبية في أكثر من مائة وعشرين موضعًا حسب استقصائي المتواضع لها من كامل شرحه، وبما أن الإمام القاري ألف شرح الشاطبية في العقد الأخير من حياته (١٠١١-١٠١٤هـ) تقريبًا، فهذا يعني أن شرح الشاطبية للإصفهاني كان موجودًا في مكة في هذا الوقت.

٣. أن شرح الإصفهاني كان شرحًا ماتعًا حيث إنه يشتمل على : إعراب الأبيات، وتعديلاتها.

٤. ويظهر من النقول أن الإصفهاني كان مطلعا على كثير من شروح الشاطبية كإبراز المعاني لأبي شامة، وكنز المعاني للجعبري، وعلى كتب الداني كجامع البيان والتيسير وغيرهما، فضلا عن مؤلفات شيخه ابن الجزري كالنشر وغيره، وكذا على مؤلفات المتقدمين.

٥. ومن سمات شرحه أنه كان يستعمل السجع فيه، نحو قوله : «أن إمالة (الناس) عن السوسي غير مشهور، بل وفي كتب من كتب الخلاف غير مسطور، وهو في التيسير عن الدوري مذكور».

٦. ويلاحظ على الإمام الإصفهاني أنه قد كان ينقل من مؤلفات غيره دون نسبة إليها، خصوصا أقوال شيخه ابن الجزري، وأبي شامة كذلك.

٧. ويظهر أنه في غالب أقواله يتبع شيخه ابن الجزري، وقد يتبع غيره كالسخاوي وأبي شامة المقدسي والجعبري ...

٨. وجملة الأقوال التي قمت بدراستها – من البداية إلى باب مذاهبهم في الراءات – بلغت ثلاثة وأربعين قولا.

اقتراح وتوصية :

أقترح على الدارسين البحث عن هذا الشرح المفقود، خصوصا في مخطوطات المكتبات العلمية بمكة المكرمة وغيرها من المكتبات العالمية التي تعنى بالمخطوطات الإسلامية.

كما أوصي الباحثين بإكمال ما بدأت به من جمع ودراسة أقوال الإصفهاني في شرح الشاطبية من خلال شرح الإمام علي القاري، وهي تصلح أن تكون رسالة ماجستير في تخصص القراءات وعلومها.

هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهـرس المراجـع والمصـادر

١. القرآن الكريم، برنامج النشر المكتبي، الإصدار الأول، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة المقدسي، تحقيق: محمود بن عبد الخالق جادو، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٣. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا الدمياطيّ (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤. إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، علي محمد الضباع، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض، من منشورات شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت١٣١٠هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٦. الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز، محمد بن أحمد بن داود الشهير بابن النجار (٨٧٠هـ)، تحقيق : أحمد ميان التهانوي، طبعة عام : بدون.

٧. الأعلام، خير الدين الزركلي، (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

٨. الأم، الإمام الشافعي محمد بن إدريس المطلبي القرشي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، طبعة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٩. الإمام علي القاري وأَثَرُهُ في عِلْمِ الحَدِيثِ، خليلِ بْنِ إبراهيمَ قُوتْلاَي، دار البشائر،

بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠. إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر، محمد أكرم النصربوري السندي، تحقيق : غلام مصطفى القاسمي السندي، طبعة بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري.

١١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، تحقيق : محمد شرف الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

١٢. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم المصري (ت٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، بدون.

١٣. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، طبعة١٤٢٠هـ.

١٤-البدرُ الطَّالعُ بمحاسنِ مَنْ بَعْدَ القرن السَّابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

١٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٧٥هـ.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد الحسيني، مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

١٨- التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، تحقيق : د/ محمد غوث الندوي، ط٢، ١٤٠٢هـ، الدار السلفية، بومبائي الهند.

١٩- تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق : د/ أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٠- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

٢١- تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، علي بن عثمان العذري البغدادي الشهير بابن القاصح (ت٨٠١هـ)، تحقيق : عبد الله بن حماد القرشي، رسالة الماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى مكة المكرمة، عام : ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

٢٢- التذكرة في القراءات الثمان، طاهر ابن غلبون، تحقيق : د/ أيمن سويد، من منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٣- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٤- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، أبو الفداء ابن كثير القرشي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٥- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٦- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)، أبو محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٧- التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية،

بيروت.

٢٨- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، أبو علي ابن بليمة، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة جدة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٩- التلخيص في القراءات الثمان، أبو معشر عبد الكريم الطبري، تحقيق : محمد حسن عقيل موسى، من منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٠- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن، ط١، ١٤٢٩هـ، مكتبة الصحابة، الإمارات، الشارقة.

٣١- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، مجموعة الرسائل المحققة بجامعة أم القرى، من منشورات كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٢- جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٣- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٤- حدث الأماني بشرح حرز الأماني، علي بن سلطان محمد القاري، طُبع بأمر الشيخ محمود حسن، ١٣٤٨هـ، مطبعة المجتبائي، دهلي، الهند.

٣٥- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرُّه الشاطبي، ضبط وتصحيح: محمد تميم الزُّعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ.

٣٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي

(ت١١١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٧- الدرة الفريدة في شرح القصيدة، ابن النجيبين الهمذاني، تحقيق : د/ جمال محمد طلبة السيد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ.

٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ، بيروت، لبنان.

٣٩- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، محمد محسن الشهير بآقا بزرك الطهراني، مراجعة وتصحيح : السيد رضا جعفر العاملي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الحسني الإدريسي الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤١- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٤٢- الروض النضير في أوجه الكتاب المنير شرح فتح الكريم، محمد بن أحمد الشهير بالمتولي، تحقيق ومراجعة الشيخ محمد إبراهيم سالم، ط٢٠٠٦م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

٤٣- زعيم المدرسة الأثرية وشيخ قراء المغرب والمشرق الإمام أبو القاسم الشاطبي، دراسة عن قصيدته حرز الأماني في القراءات، د/ عبد الهادي عبد الله حميتو، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٤٤- سراج القارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم علي بن عثمان ابن القاصح العذري البغدادي، مراجعة وتصحيح : العلامة علي بن محمد الضباع، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٥- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين العصامي المكي (ت١١١١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق : مجموعة بإشراف : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٤٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٨- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم النويري، تحقيق : د/ مجدي با سلوم، ط١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

٤٩- شرح قصيدة الإمام أبي القاسم الشاطبي، جلال الدين أبو بكر السيوطي، تحقيق : د/عبد الله الشثري ود/محمد فوزان العمر، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

٥٠- شم العوارض في ذمِّ الرَّوافض، علي بن سلطان القاري، تحقيق : مشهور حسن سلمان، ٢٠٠٨م ، الدار الأثرية، عَمَّان، الأردن.

٥١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٢- طبقات الشافعيين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥٣- طبقات الفقهاء الشافعية، أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٥٤- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، عبد الوهاب ابن السَّلَّار الشافعي (ت٧٨٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٥٥- طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد الجزري، تصحيح محمد تميم الزُّعبي، ط٣، ١٤٢٦هـ مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

٥٦- العقد النضيد في شرح القصيد، أبو العباس أحمد السمين الحلبي، تحقيق : د/ أيمن سويد، من بداية الكتاب إلى باب الفتح والإمالة، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٧- العقد النضيد في شرح القصيد، أبو العباس أحمد السمين الحلبي، تحقيق : أحمد بن علي حيان الحريصي، من باب الفتح والإمالة إلى آخر باب اللامات، رسالة الماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

٥٨- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٥٩- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، عام ١٣٥١هـ.

٦٠- فتح الوصيد بشرح القصيد، أبو الحسن السخاوي، تحقيق : د/ مولاي محمد الإدريسي الطاهري، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٦١- القصيدة الطاهرة، طاهر بن عرب الإصفهاني، تحقيق : يوسف بن عواد بردي الدليمي، ط١، عام : ١٤٣٥هـ دار المنهاج للنشر والتوزيع.

٦٢- قصيدتان في تجويد القرآن : رائية الخاقاني ونونية السخاوي، تحقيق : د/ عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٦٣- الكافي في القراءات السبع، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق : أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٦٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة جلبي (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد ط١٩٤١م.

٦٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق : د/ محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٦٦- كنز المعاني شرح حرز الأماني، المعروف بشرح شعلة، أبو عبد الله محمد بن أحمد الموصلي، من مطبوعات : الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ .

٦٧- كنز المعاني شرح حرز الأماني، إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠١١م.

٦٨- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، تحقيق : عبد الرازق علي موسى، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٦٩- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الإفريقى (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٧٠- لُطْفُ السَّمر وقَطفُ الثَّمر من تراجمِ أعيانِ الطبقةِ الأُولَى من القرنِ الحادي عشر، نَجْمِ الدِّين الغَزِّي، تحقيق : محمود الشيخ، من منشورات وزارةِ الثقافةِ والإرشادِ القومي، دمشق.

٧١- المبسوط، شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، طبعة : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٢- المجموع شرح المهذب، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر.

٧٣- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٤- معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٧٥- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٧٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، تحقيق : د/ طيار آلتي قولاج، من منشورات مركز البحوث الإسلامية، استانبول، ط١، ١٤١٦هـ.

٧٧- المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، طبعة: بدون.

٧٨- مفردة عاصم بن أبي النجود الكوفي، أبو عمرو الداني، تحقيق : د/حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٢هـ.

٧٩- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٠- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، أبو عمرو الداني، تحقيق : نورة بنت حسن بن فهد الحميد، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

٨١- الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه، محمد عبد الرحمن الشماع، بحث نُشر في مجلة آفاق التراث والثقافة، عدد١، ١٤١٤هـ، مركز جمعة الماجد، دبي.

٨٢- ملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها، ياسر بن حمزة بولشري، رسالة الماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ.

٨٣- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، تحقيق : أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق – سورية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٨٤- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق : د/ محمد شفاعت رباني، من منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٣٥هـ.

٨٥- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)، عبد الحي بن فخر الدين الحسني اللكنوي، ط١٤١٢هـ، طيب أكاديمي بيرون بوهر كيت، ملتان باكستان.

٨٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح بإشراف : علي محمد الضباع، دار الفكر بيروت.

٨٧- نظم الجواهر، طاهر بن عرب الإصفهاني، تحقيق : عبد الله الصاعدي، بحث تكميلي لدرجة الماجستير، كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

٨٨- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (ت١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨٩- الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، تحقيق : د/ شعبان محمد إسماعيل، دار المصحف للطبع والنشر، ط٢، ١٤٢٥هـ.

٩٠- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، طبعة استانبول، ١٩٥١م. مصورة : دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	١٦١
أهمية الموضوع	١٦٢
حدود البحث	١٦٢
أهداف البحث	١٦٣
خطة البحث	١٦٣
المنهج المتبع في البحث	١٦٣
تمهيد : ترجمة موجزة للإمام طاهر بن عرب الإصفهاني	١٦٥
ترجمة موجزة للإمام علي بن سلطان القاري	١٧٠
المبحث الأول : أقوال طاهر بن عرب في مقدمة الشاطبية	١٧٥
المبحث الثاني : أقوال طاهر بن عرب في أبواب الأصول	١٧٨
باب الاستعاذة	١٧٨
باب البسملة	١٨٠
سورة أم القرآن	١٨١
باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وكلمتين	١٨٢
باب هاء الكناية	١٨٤
بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ	١٨٥
بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا	١٨٧
بَابُ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ	١٨٩
بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا	٢٠١
بَابُ الْفَتْحِ وَالإِمَالَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ	٢٠٣
بَابُ مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ فِي إِمَالَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ	٢١٦
بَابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الرَّاءَاتِ	٢١٧
الخاتمة	٢٢٢
فهرس المراجع والمصادر	٢٢٤
فهرس الموضوعات	٢٣٤